مجلـــــة العلـــــوم التربـــــوية والدراســـــات الإنســـــانيـــة
ISSN: 2709-0302 (online)

Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2617-5908 (print)

مصادر الاشاعرة في التلقي ومنهجهم في الاستدلال في باب العقيدة "عرضا ودراسة"(*)

د/ منتهى بنت منصور الحميميدي
أستاذ مساعد في العقيدة والمذاهب المعاصرة
بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن
mmalhamalmedy@pnu.edu.sa

*) تاريخ تسليم البحث ٢٠٢٠/١٠/١٠م. تاريخ قبوله للنشر ٢٠٢٠/١١/٢م.
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

مصادر الاشاعرة في التلقي ومنهجهم في الاستدلال في باب العقيدة "عرضا ودراسة"

د/ منتهى بنت منصور الحميميدي
أستاذ مساعد في العقيدة والمذاهب المعاصرة
بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن

المخلص

فإن علم العقيدة من أشرف العلوم، إذ شرف العلم بشرف المعلوم، وهو الغاية التي لأجلها شمر المشمرون وسعى إلى تحقيقه الساعون، وقد بيّن السلف الصالح رضوان الله عليهم المنهج السليم في إدراك العقيدة الصحيحة واستنباطها من خلال الكتاب والسنة، فكان منهجاً سهلاً وميسراً ومناسباً للعقل والفطرة، وكان الناس على هذه العقيدة إلى أن شذت بعض الفرق الاسلامية عن هذا الطريق فاتخذت من علم الكلام أصلا في تقرير عقائدها، فانحرفت عن الطريق السوي، وابتدعت مناهج وأصولا غير مستقيمة في فهم النصوص وتأويلها، فلبست على الناس عقائدهم وفطرهم، ومن تلك الفرق فرقة الأشاعرة، التي اتخذت من الدلائل العقلية المتوهمة وسيلة لإثبات عقائدها، ومن المعلوم أن النظر في منهج أيّ فرقة يساهم في معرفة مدى قربها أو بعدها عن أهل السنة، ولذلك رأى الباحث أن يسهم في هذا المجال ببحث عن : (مصادر الاشاعرة في التلقي ومنهجهم في الاستدلال في باب العقيدة "عرضا ودراسة") .

وخلص البحث إلى نتائج أهمها: أن الدليل القطعي الثبوت عند الأشاعرة هو العقل، ويقتصر الأخذ بالنقل عندهم في مجال العقيدة على الأمور الغيبية والتحسين والتقبيح، وبشرط أن لا يتعارض مع العقل، كما أنهم يجعلون الإجماع دليلا يُحتج به في المسائل الاعتقادية ويقدمونه على الكتاب والسنة، وكانت البذرة الأولى التي انطلق منها الأشاعرة إلى التأويل والتفويض دعوى التعارض بين العقل والنقل، كما استعمل الأشاعرة بعض المصطلحات الحديثة كالجوهر والجسم والحيز والأبعاض وحلول الحوادث في مجال العقيدة وأطلقوها على الله تعالى، وهم بذلك يقتدون بالمعتزلة .

الكلمات المفتاحية: المنهج، الأشاعرة، التأويل، التفويض، الاستدلال.

Dr-montaha Mansour alhomimidi
Assistant Professo
Dept.Islamic Studies
Faculty of Arts
Princess Nora bint Abdul Rahman University-

Abstract

Knowledge of belief is one of the most noble of sciences, as knowledge was honored with the honor of the well-known, and it is the goal for which the Shammar al-Muammaron was sought and sought to be achieved by the seekers. And the people followed this belief until some Islamic sects deviated from this path and adopted the knowledge of theology in the first place in determining their beliefs, so they deviated from the right path, and invented methods and principles that were not straightforward in understanding and interpreting texts, so they put on the people their beliefs and their instincts. Among those groups is the Ash'ari sect, which has taken from delusional rational evidence as a means to prove its beliefs, and it is known that looking at the approach of any group contributes to knowing the extent of its proximity or distance from the Sunnis, and therefore the researcher decided to contribute to this field by searching for: (the sources of Ash'ari in Al-Talqi and their method of inference in the chapter on belief (by presentation and study)).

This research came to some findings mostly important of which is that the main source of reception among the Ash'ari is the intellect, and their use of religion text in the field of faith is limited to reported speech, praise and despise. They make consensus as a guide to be used in matters of belief, and it was the first seed from which the Ash'ari came to interpretation and contradiction between the intellect and the religion text, as the Ash'ari used some modern terms such as essence, body, space, fragmentation, occurrence of accidents in the field of faith, and applying to them Allah Almighty, They are thus imitating the Mu'tazila.

Key words: Approach, Ash'ari, exegesis, delegation, inference**.**

المقدمــة:

إنّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضلّ له، ومن يُضلل الله فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن علم العقيدة من أشرف العلوم، إذ شرف العلم بشرف المعلوم، وهو الغاية التي لأجلها شمر المشمرون وسعى إلى تحقيقه الساعون، وقد بيّن السلف الصالح رضوان الله عليهم المنهج السليم في إدراك العقيدة الصحيحة واستنباطها من خلال الكتاب والسنة، فكان منهجاً سهلاً وميسراً ومناسباً للعقل والفطرة، وكان الناس على هذه العقيدة إلى أن شذت بعض الفرق الاسلامية عن هذا الطريق فاتخذت من علم الكلام أصلا في تقرير عقائدها، فانحرفت عن الطريق السوي، وابتدعت مناهج وأصولا غير مستقيمة في فهم النصوص وتأويلها، فلبست على الناس عقائدهم وفطرهم، ومن تلك الفرق فرقة الأشاعرة، التي اتخذت من الدلائل العقلية المتوهمة وسيلة لإثبات عقائدها، ومن المعلوم أن النظر في منهج أيّ فرقة يساهم في معرفة مدى قربها أو بعدها عن أهل السنة، ولذلك رأى الباحث أن يسهم في هذا المجال ببحث عن: (مصادر الاشاعرة في التلقي ومنهجهم في الاستدلال في باب العقيدة "عرضا ودراسة").

أهمية الموضوع:

١- أن البحث يركز بشكل مباشر على أصول الاشاعرة في التلقي والاستدلال.

٢- أنه لم يسبق أن أفرد منهج الاشاعرة في الاستدلال في باب العقيدة ببحث مستقل.

٣- سعة وانتشار مذهب الأشاعرة في بعض البلدان الإسلامية.

أسباب اختيار الموضوع:

١- ابراز التوهم الذي وقعت فيه الفرق في الاعتماد على العقل في محاكمة النصوص وردها أو تأويلها.

٢- بيان الاصول التي أعتمد عليها الاشاعرة في التلقي والاستدلال، ومدى تأثيرها في الانحراف عن الطريق السوي.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:

١- ما معنى المنهج؟

٢- هل سلكت بعض الفرق مسلكا مخالفا في تقرير أصول التلقي والاستدلال مما كان لها الاثر الكبير في انحرافهم؟

هدف البحث:

١- دراسة مصادر الاشاعرة في التلقي ومنهجهم في الاستدلال في باب العقيدة.

٢- بيان الخطأ في اعتبار هذه الاصول في تقرير العقائد.

حدود البحث:

يقتصر البحث على دراسة مصادر الاشاعرة في التلقي ومنهجهم في الاستدلال.

الدراسات السابقة:

لم يسبق- فيما أعلم- أن أُفرد بحث علمي يتحدث عن مصادر الاشاعرة في التلقي ومنهجهم في الاستدلال، وإنما كانت غالب الدراسات تنصب على فرقة الأشاعرة بشكل عام مثل:

١- منهج الأشاعرة في العقيدة، د. سفر الحوالي.
وهو كتاب جامع، وقد تحدث مؤلفه عن الأصول المنهجية التي خالف فيها الأشاعرة أهل السنة، إلا أنه يخلو من بيان منهجهم في الاستدلال على مصادر التلقي.

٢- موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الأشاعرة، د. عبدالرحمن المحمود.
وهو كتاب مفيد إلا أنه مخالف لموضوع البحث.

تقسيمات البحث:

يشتمل البحث على: تمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهارس، على النحو التالي:

التمهيد: وفية:

أولا: معنى المنهج في اللغة والاصطلاح.

ثانيا: التعريف بفرقة الأشاعرة.

الفصل الأول: مصادر التلقي عند الأشاعرة.

المصدر الأول: العقل.

المصدر الثاني: النقل.

المصدر الثالث: الإجماع.

المصدر الرابع: كلام الفلاسفة.

الفصل الثاني: مناهج الاستدلال عند الأشاعرة.

المنهج الأول: تقديم العقل على النقل.

المنهج الثاني: استدلالهم بالمتشابه من القرآن والسنة.

المنهج الثالث: اعتمادهم في رد النصوص على التأويل والتفويض في باب الصفات.

المنهج الرابع: خبر الآحاد يفيد الظن عندهم ولا يصلح للاحتجاج في مسائل الاعتقاد.

المنهج الخامس: استعمالهم بعض المصطلحات المحدثة وإطلاقها على الله تعالى.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

منهج البحث:

لقد سلك الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي، وذلك باستقراء الأصول التي اعتمد عليها الأشاعرة في التلقي والاستدلال، وذلك من خلال كتبهم، ثم تحليلها ونقدها وبيان مدى مخالفتها للمنهج الصحيح.

إجراءات البحث:

١- تخريج الأحاديث، والآثار مع بيان الحكم عليها، فإن كان في الصحيحين، أو أحدهما اكتفيت بذلك، وإلا فإني أخرجه من كتب الحديث الأخرى، مع ذكر حكم العلماء عليه إن وجد.

٢- ترجمة الأعلام الوارد ذكرهم ترجمة مختصرة، ما عدا الأنبياء، والصحابة، وذلك لشهرتهم، وخوفاً من إثقال الحواشي، وتكون الترجمة للعلم في أول موضع يرد فيه.

٣- الاقتصار في الحاشية على اسم الكتاب، ومؤلفه، دون بقية بيانات النشر، والاكتفاء بورود بطاقة الكتاب في فهارس المصادر والمراجع، وذلك خوفاً من إثقال الحاشية.

٤- إعداد فهارس للمراجع.

والحمد لله رب العالمين.

التمـــهـــــيد وفيه:

(أولا: معنى المنهج في اللغة والاصطلاح)

المنهج هو الطريق والنظام، والإطار الحاكم، والجامع، الذي يصل من خلاله الإنسان إلى المعرفة أو المراد، قال تعالى: ﴿ ... لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ... ﴾ [المائدة:٤٨].

ومعنى المنهج في اللغة هو: الطريق الواضح البين، جاء في تاج العروس :(النَهْج- بفتح وسكون-: الطريق الواضح البين، واستنهج الطريق: صار نهجاً واضحاً بيّناً)[١]، وجاء في لسان العرب :(أَنْهَجَ يُنْهِجُ إِنْهَاجاً، وَنَهَجْتُ أَنْهَجُ نَهْجاً، وَطَرِيْقٌ نَهْجٌ أي: بَيّنٌ وَاضِحٌ، وَالمِنْهَاجُ كالمِنْهَجُ)[٢].

وأما المنهج في الاصطلاح فهو: مجموعة الركائز والأسس المهمة التي توضح مسلك الفرد أو المجتمع أو الأمة، لتحقيق الآثار التي يصبو إليها كل منهم[٣].

والمناهج قسمان: صحيح وفاسد، فالصحيح منها من اتخذ من الكتاب والسنة أصولا يعتمد عليها، كالمنهج الإسلامي المعتمد على الكتاب والسنة، والفاسد ضد ذلك، الذي يعتمد على آراء عقلية بعيدة عن الكتاب والسنة.

(ثانيا: التعريف بفرقة الأشاعرة)

الأشاعرة فرقة كلامية كبرى، تنسب لأبي الحسن الأشعري[٤] ظهرت في القرن الرابع وما بعده، وبدأت أصولها بنزعات كلامية خفيفة، أخذها الأشعري عن ابن كلاب[٥] تدور على مسألة كلام الله تعالى وأفعاله الاختيارية، مع القول بالكسب[٦] الذي نشأت عنه نزعة الجبر والإرجاء، ثم تطورت وتعمقت وتوسعت في المناهج الكلامية حتى أصبحت من القرن الثامن وما بعده فرقة كلامية[٧].

وأبو الحسن مرت عقيدته بثلاث مراحل، وهي[٨]:

---

(١) الزبيدي، مادة (ن هـ ج) (٢٥٢/٦).

(٢) ابن منظور، مادة (ن هـ ج) (٢/ ٣٨٣).

(٣) انظر: العلامة الشيخ عبدالرزاق عفيفي ومعالم منهجه الأصولي، د. عبدالرحمن السديس، مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والافتاء، عدد(٥٨)، ١٤٢٠هـ (ص٣٠١).

(٤) هو: علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل الأشعري اليماني البصري، أبو الحسن، يرجع نسبه إلى الصحابي أبي موسى الأشعري ﷺ، متكلم، إليه تنسب فرقة الأشاعرة، ولكنه عاد إلى مذهب أهل السنة والجماعة في الجملة، ولد سنة ٢٦٠هـ، وقيل: ٢٧٠هـ، من أشهر مصنفاته: مقالات الإسلاميين، الإبانة، والفصول في الرد على الملحدين، توفي سنة ٣٢٠هـ. (انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، (٢٨٤/٣)، وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي (٣٤٧/٣)).

(٥) هو: عبدالله بن سعيد بن كلاب القطان البصري، أبو محمد، رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه، وإليه تنسب فرقة الكلابية، توفي بعد عام ٢٤٠هـ. (انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، (١٧٥/١١)، وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي (٢٤٦/٢)).

(٦) الكسب: هو مصطلح أشعري يقصدون به أن قدرة العبد لا تأثير لها في حدوث مقدورها ولا في صفة من صفاته، وأن الله تعالى أجرى العادة بخلق مقدورها مقارناً لها، فيكون الفعل خلقاً من الله وكسباً من العبد لوقوعه مقارناً لقدرته، ولقد عدَّ المحققون "الكسب" هذا من محالات الكلام حتى قالوا: (اخفى من كسب الأشعري) (انظر: تهذيب شرح السنوسية، عبداللطيف فودة (ص٤٥)، ومنهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى، خالد عبداللطيف (٣٤٦/١)).

(٧) الفرق الكلامية، ناصر العقل (ص٤٩).

(٨) للاستزادة انظر: منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله، خالد عبداللطيف (٢٩/١).

المرحلة الأولى (المرحلة الاعتزالية):

وهذه المرحلة كان سببها ملازمته لشيخه أبي علي الجبائي[1] زوج أمه، واستمر على الاعتزال إلى سن الأربعين، ثم فارقه لما لم يجد إجابات كافية في مسألة الصلاح والإصلاح على الله تعالى، وقيل إنه رأى النبيﷺ مناماً، وأمره أن يروي العقائد المروية عنه لأنها الحق، ولهذا اعتمد الأدلة النقلية في تقرير العقائد[2].

المرحلة الثانية (المرحلة الكلابية):

عاش أبو الحسن الأشعري في آخر المرحلة الاعتزالية حيرة كبيرة، وقد اختفى مدة عن الناس خالياً بنفسه ليعرف الحق، ومال إلى طريقة ابن كلاب، وابن كلاب جاء في زمان كان الناس فيه صنفين: فأهل السنة والجماعة يثبتون الصفات كلها الذاتية والفعلية، والجهمية ينكرونها، فجاء ابن كلاب وأثبت الصفات الذاتية، ونفى ما يتعلق منها بالمشيئة، فلذلك قرر الأشعري هذه العقيدة. وقد يمثل هذه المرحلة كتابة (اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع)[3]، والبدع)[3]، والأشعرية تعد هذه المرحلة آخر مراحل أبي الحسن الأشعري.

المرحلة الثالثة (المرحلة السنية):

هذه المرحلة يمثلها كتاب (الإبانة) الذي بين في مقدمته مؤلفه أبو الحسن الأشعري أنه ينتسب إلى الإمام أحمد بن حنبل في الاعتقاد. ويمثله كذلك (رسالته إلى أهل الثغر)، و(مقالات الإسلاميين).

بعد وفاة أبو الحسن الأشعري، وعلى يد أئمة المذهب- المتأخرين- وواضعي أصوله وأركانه، أخذ المذهب الأشعري أكثر من طور، تعددت فيها اجتهاداتهم ومناهجهم في أصول المذهب وعقائده، إلا أن أغلبهم سار على منهج الأشعري في مرحلته الثانية، أما متقدميهم[4] فكانوا قريبين إلى منهج السلف، وترحم عليهم كثيرا من أئمة أهل السنة والجماعة[5].

وللأشاعرة عقائد خاصة بهم من أبرزها[6]:

١- اثبات الصفات العقلية السبع لله تعالى، وهي :(الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام).

٢- تأويل صفات الله تعالى الخبرية.

٣- أنهم في الإيمان بين المرجئة التي تقول يكفي النطق بالشهادتين دون العمل لصحة الإيمان، وبين الجهمية التي تقول يكفي التصديق القلبي

٤- القول بأن القرآن ليس كلام الله على الحقيقة ولكنه كلام الله النفسي.

٥- حصر دلائل النبوة بالمعجزات.

٦- أن قدرة العبد لا تأثير لها في حدوث مقدورها ولا في صفة من صفاته.

---

(1) هو: محمد بن عبدالوهاب المصري، المعروف بأبي علي الجبائي، شيخ المعتزلة صاحب التصانيف، من أشهر مصنفاته: تفسير القرآن، ومتشابه القرآن، والأصول، الأسماء والصفات، وغيرها، توفي سنة ٣٠٣هـ. (انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان (٢٦٧/٤)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي (١٨٣/١٤)).

(2) انظر: تبيين كذب المفتري، ابن عساكر (ص٤٠-٤١)، وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي (٢٤٦/٢).

(3) انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان (٤٤٦/٢)، والخطط، المقريزي (٣٠٨/٣).

(4) مثل: أبو الحسن الأشعري، والباقلاني، والبغدادي، والجويني وغيرهم.

(5) انظر ترجمة (أبو الحسن الأشعري، والباقلاني، والبغدادي، والجويني) في حواشي هذا البحث.

(6) انظر في تفصيل عقائدهم (أصول الدين، البغدادي، والإرشاد، الجويني، وتهذيب شرح السنوسية، عبداللطيف فودة) وغيرها.

الفصل الأول

(مصادر التلقي عند الأشاعرة)

فإن المطّلع على كتب الأشاعرة يرى أنهم يؤكدون أن مصادر التلقي عندهم في باب العقائد أربعة: (العقل، والنقل، والاجماع، وكلام الفلاسفة)، وسيكون الحديث في هذا الفصل عن تلك المصادر من خلال كتبهم.

المصدر الأول العقـل:

مصدر التلقي الأساسي عند الأشاعرة هو العقل، والأدلة العقلية لها وجود عند أهل السنة والجماعة أيضا إلا أنهم لا يقدمونها على النقل، كما أن لديهم قاعدة أن "النقل الصريح لا يتعرض مع العقل الصحيح"[1]، وهو أساس في فهم النصوص، إلا أن الأشاعرة وقعوا في خلل حين اعطوا العقل القدرة على تكييف وتفسير الغيبيات التي لا يمكن ادراكها الا بالوحي.

والأشاعرة يرون أن الدليل القطعي الثبوت هو العقل، قال الباقلاني[2]: (ما يمكن بصحيح النظر فيه الوصول إلى معرفة المطلوب)[3]، وهذا النظر قصروه على العقل فقط، فجعلوا العقل يستطيع الاستدلال على أغلب الأمور العقدية، قال البغدادي[4]: (قال أصحابنا إن إن العقول تدل على حدوث العالم، وتوحيد صانعه، وقدمه، وصفاته الأزلية، وعلى جواز إرساله الرسل إلى عباده ....)[5].

وقد فصّل الجويني[6] في أصول الاستدلال في العقيدة حيث قال :(إن أصول العقائد تنقسم تنقسم إلى: ما يدرك عقلا ولا يسوغ تقدير إدراكه سمعاً، وإلى ما يدرك سمعاً ولا يتقدر إدراكه عقلاً، وإلى ما يجوز إدراكه سمعاً وعقلاً ... فإذا ثبتت هذه المقدمة، فيتعين بعدها على كل معتن بالدين واثق بعقله أن ينظر فيما تعلقت به الأدلة السمعية، فإن صادفه غير مستحيل في العقل، وكانت الأدلة السمعية قاطعة في طرقها، لا مجال للاحتمال في ثبوت أصولها ولا في تأويلها – فما هذه سبيله – فلا وجه إلا القطع به، وإن لم تثبت الأدلة السمعية بطرق قاطعة، ولم يكن مضمونها مستحيلاً في العقل، وثبتت أصولها قطعاً، ولكن طريق التأويل يجول فيها، فلا سبيل إلى القطع، ولكن المتدين يغلب على ظنه ثبوت ما دلّ الدليل السمعي على ثبوته، وإن لم يكن قاطعاً، وإن كان مضمون الشرع المتصل بنا مخالفاً لقضية العقل،

---

(1) انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية (١٦٨/١).

(2) هو: القاضي محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم البصري البغدادي الباقلاني، أبو بكر، الأصولي الأشعري، كان ثقة، إماماً، بارعاً، انتهت إليه الرئاسة في مذهب الأشاعرة في عصره، كان لقلمه أثر قوي في تمزيق حجج الفاطميين، وذلك من خلال كتابه: كشف الأسرار وهتك الأستار، من أشهر مصنفاته: إعجاز القرآن، وتمهيد الأوائل، وغيرها، توفي سنة ٤٠٣ هـ. (انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، (١٩٠/١٧)، ووفيات الأعيان، ابن خلكان، (٩٨/٤-٩٩)).

(3) الإنصاف فيما يجب اعتقاده (ص١٥).

(4) هو: عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي، أبو منصور، الفقيه، الشافعي، الأشعري، كان محباً للعلم حتى قيل: إنه أنفق جميع ماله على العلم، والحديث، له عديد من المصنفات، منها: الفرق بين الفرق، وأصول الدين، ومسائل علم الكلام، وغيرها، توفي سنة ٤٢٩ هـ. (انظر: طبقات الشافعية، ابن شهبة (٢١١/١)، والوافي بالوفيات، الصفدي (٣١/١٩)).

(5) أصول الدين (ص ٢٤).

(6) هو: عبدالملك بن عبدالله بن يوسف بن عبدالله الجويني، أبو المعالي، الملقب بإمام الحرمين، الفقيه الشافعي الأشعري، من أشهر كتبه: الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، والشامل في أصول الدين، وغيرها، توفي سنة ٤٧٨ هـ. (انظر: طبقات الشافعية الكبرى، السبكي (١٧٣/٥)، وطبقات الشافعية، الأسنوي (٤٠٩/١)).

فهو مردود قطعاً بأن الشرع لا يخالف العقل، ولا يتصور في هذا القسم ثبوت سمع قاطع، ولا خفاء به)[1].

المصدر الثاني - النـقـل (الأدلة السمعية من الكتاب والسنة):

والأشاعرة يقصرون الأدلة النقلية على بعض المسائل - كما سيأتي- وضّح ذلك البغدادي بقوله (... فأما وجوب الأفعال، وحظرها، وتحريمها على العبـاد فلا يُعـرف إلا مـن طريـق الشرع)[2]، ويستدلون بالأدلة العقلية على أغلب أمور العقيدة من توحيد الله، وإثبات لصفاته، وغير ذلك.

أما أهل السنة والجماعة فيعظمون النقل الصحيح، ويقدمونه على ما سواه، سواء في مسائل العقيدة، أو الفقه أو غيرها، حتى وإن عارض العقل في الظاهر، فالعقل البشري قد يعجز عن فهم وتصور بعض الأمور، جاء في الأثر عن علي بن أبي طالب :(لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه)[3]، كما أن بعض الأمور الغيبية لا يمكن للعقل استيعابها قال ﷺ عن نعيم الجنة: (قال الله تبارك وتعالى: أعددت لعبادي الصالحين، مالا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر)[4].

والأشاعرة يقصرون النقل على أمرين:

الأول: الأمور الغيبية.

فهم يثبتونها على ظاهرها لأن العقل لا يتعارض معها، قال الأيجي[5]: (إن جميع ما جاء به الشرع من الصراط، والميزان، والحساب، وقراءة الكتب، والحوض المورود، وشهادة الأعضاء حق، والعمدة في إثباتها إمكانها في نفسها، إذ لا يلزم من فرض وقوعها محال لذاته، مع إخبار الصادق عنها، وأجمع عليه المسلمون)[6]، وقال الباقلاني: (ويجب أن يُعلم أن كل ما ورد به الشرع من عذاب القبر، وسؤال منكر ونكير، ورد الروح إلى الميت عند السؤال، ونصب الصراط، والميزان، والحوض، والشفاعة للعصاة من المؤمنين، كل ذلك حق وصدق يجب الإيمان والقطع به)[7]، وهم بذلك موافقين لمذهب أهل السنة والجماعة في ذلك، إلا أن أهل السنة يثبتونها لأن الدليل الصحيح دل عليها، حتى وإن عارضها العقل أو كان قاصرا عن فهمها.

---

(1) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص٣٥٨-٣٤٠).

(2) أصول الدين (ص٢٤).

(3) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب كيف المسح، رقم (١٦٢)، وقال الألباني في صحيح سنن أبي داود: (إسناده صحيح) (رقم ١٥٣) (٢٨٨/١).

(4) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ماجاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة (رقم ٤٧٧٩).

(5) هو: عبدالرحمن بن ركن الدين البكري الشيرازي عضد الدين الأيجي، قاضي القضاة، المتكلم، الأشعري، اللغوي، تُعد آراءه هي الصورة النهائية لفكر الأشاعرة، تتلمذ على يديه كثير من علمائهم كالتفتازاني، والكرماني، من أشهر كتبه: العقائد العضدية، والمواقف في علم الكلام، توفي سنة ٧٥٦هـ. (انظر: طبقات الشافعية، الأسنوي (١٠٩/٢)، والبدر الطالع، الشوكاني (٢٢٧/١)).

(6) المواقف في علم الكلام (ص٣٨٣).

(7) الانصاف فيما يجب اعتقاده (ص٧٨).

الثاني: التحسين والتقبيح[1].

فهم ينكرون أن يكون للعقل والفطرة أي دور في الحكم على الأشياء بالحسن أو القبح، بل يجعلون مرد ذلك للشرع وحده[2]، قال الجويني: (العقل لا يدل على حُسن شيء ولا قبحه في حكم التكليف، وإنما يتلقى التحسين والتقبيح من موارد الشرع)[3]، وقال ابن حجر[4]: (ويستفاد (ويستفاد منه أن التحسين والتقبيح إنما هو بالشرع)[5]، وقال في موضع آخر: (والتحقيق أنها إن كانت مما يندرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة، وإن كانت مما يندرج تحت مستقبح في الشرع فهي مستقبحة، وإلا فهي من قسم المباح)[6].

وبناءً على ذلك لزمهم نفي الحكمة الغائية - الحكمة والتعليل- وهي أن يكون لشيء من أفعال الله علة مشتملة على حكمة تقضي إيجاد الفعل أو عدمه، ويسمي بعضهم هذا الأصل "نفي الغرض عن الله" أو "نفي التكليف بما لا يطاق"[7].

قال الغزالي[8]: (أنه يجوز لله تبارك وتعالى ألاّ يكلف عباده، وأنه يجوز أن يكلفهم مالا يطاق، يطاق، وأنه يجوز منه إيلام العباد بغير عوض وجناية، وأنه لا يجب عليه رعاية الأصلح لهم، وأنه لا يجب عليه ثواب الطاعة، وعقاب المعصية)[9].

أما أهل السنة والجماعة ففصلوا في المسألة، شرح ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله- وقسم الأفعال إلى ثلاثة أقسام فقال: (أحدها: أن يكون الفعل مشتملا على مصلحة أو

---

(1) وهو مصطلح يُقصد به: حُسن الأفعال أو قبحها، وأول من تكلم بها هو الجهم بن صفوان حيث رأى أن العقل قادر عن تمييز الحسن من القبيح، وبالتالي كل ما رأه العقل حسنا فهو مباح، وكل ما رأه قبيحا فهو منهي عنه، وقالت المعتزلة بقولهم أيضا، ورأى الأشاعرة أن التحسين والتقبيح للأفعال يكون من الشرع فقط، أما أهل السنة ففصلوا في المسألة، شرح ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في (مجموع الفتاوى، ٤٣٤/٨-٤٣٦) وقسم الأفعال إلى ثلاثة أقسام، فقال: (أحدها: أن يكون الفعل مشتملا على مصلحة أو مفسدة، ولو لم يرد الشرع بذلك، كما يعلم أن العدل مشتمل على مصلحة العالم، والظلم يشتمل على فسادهم، فهذا النوع هو حسن أو قبيح، وقد يعلم بالعقل والشرع قبح ذلك، لا أنه ثبت للفعل صفة لم تكن، لكن لا يلزم من حصول هذا القبح أن يكون فاعله معاقبا في الآخرة إذا لم يرد شرع بذلك، وهذا ما غلط فيه غلاة القائلين بالتحسين والتقبيح، فإنهم قالوا: إن العباد يعاقبون على أفعالهم القبيحة، ولو لم يبعث الله إليهم رسولا، النوع الثاني: أن الشارع إذا أمر بشيء صار حسنا، وإذا نهى عن شيء صار قبيحا، واكتسب الفعل صفة الحسن والقبح بخطاب الشارع، النوع الثالث: أن يأمر الشارع بشيء يمتحن العبد، هل يطيعه أم يعصيه، ولا يكون المراد فعل المأمور به، وهذا النوع والذي قبله لم يفهمه المعتزلة، وزعمت أن الحسن والقبح لا يكون إلا لما هو متصف بذلك بدون أمر الشارع، والأشعرية ادعوا أن جميع الشريعة من قسم الامتحان، وأن الأفعال ليست صفة لا قبل الشرع ولا بالشرع. وأما الجمهور فأثبتوا الأقسام الثلاثة، وهو الصواب).

(2) انظر: منهج الأشاعرة، سفر الحوالى (ص٤٩-٥٠)، وموقف المتكلمين، د. سليمان الغصن (٣١٩/١).

(3) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص٢٥٨).

(4) هو: أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني المصري الشافعي، ابن حجر، من أئمة العلم، عني أولاً بالأدب بالأدب والشعر، ثم طلب الحديث، ولي القضاء بمصر، ولد سنة ٧٧٣هـ، وافق مذهب الأشاعرة في بعض المسائل، صنف كثيراً من التصانيف التي عمّ النفع بها مثل: فتح الباري، ولسان الميزان، وتهذيب التهذيب، توفي سنة ٨٥٢هـ. (انظر: طبقات الحفاظ، السيوطي، رقم (١١٩٠)، (ص٥٥٢)، والبدر الطالع، الشوكاني (٨٧/١)).

(5) فتح الباري (٦١٢/١)، وانظر: التنبيه على المخالفات العقدية في فتح الباري، علي الشبل (ص٣٢)، وقد رد عليهم الامام ابن القيم في هذه المسألة في كتابه مفتاح دار السعادة.

(6) فتح الباري (٢٩٨/٤)، وانظر: التنبيه على المخالفات العقدية في فتح الباري، علي الشبل (ص٣٧).

(7) انظر: منهج الأشاعرة، سفر الحوالي (ص٤٧)، وموقف المتكلمين، د. سليمان الغصن (٣١٤/١). وللاستزادة الرجوع إلى: الإرشاد، الجويني (ص٢٢٦)، والاقتصاد، الغزالي (ص٢٢٤-٢٢٨)، وشرح المقاصد، التفتازاني (٢٩٦/٤- ٣٠١).

(8) هو: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الطوسي النيسابوري، أبو حامد، ويلقب بحجة الإسلام، الفقيه الأصولي الفيلسوف، الصوفي الشافعي، أحد أهم أعلام عصره، ولد سنة ٤٥٠ هـ، له عديد من المصنفات، منها: إحياء علوم الدين، تهافت الفلاسفة، بغية المريد، إلجام العوام، فضائح الباطنية، وغيرها، توفي سنة ٥٠٥هـ. (انظر: طبقات الفقهاء الشافعية، تقي الدين ابن الصلاح، (٢٤٩/١)، ووفيات الأعيان، ابن خلكان، (٢١٦/٤).

(9) الاقتصاد في الاعتقاد (ص٢٢١).

مفسدة، ولو لم يرد الشرع بذلك، كما يعلم أن العدل مشتمل على مصلحة العالم، والظلم يشتمل على فسادهم، فهذا النوع هو حسن أو قبيح، وقد يعلم بالعقل والشرع قبح ذلك، لا أنه ثبت للفعل صفة لم تكن، لكن لا يلزم من حصول هذا القبح أن يكون فاعله معاقبا في الآخرة إذا لم يرد شرع بذلك، وهذا ما غلط فيه غلاة القائلين بالتحسين والتقبيح، فإنهم قالوا: إن العباد يعاقبون على أفعالهم القبيحة، ولو لم يبعث الله إليهم رسولا، النوع الثاني: أن الشارع إذا أمر بشيء صار حسنا، وإذا نهى عن شيء صار قبيحا، واكتسب الفعل صفة الحسن والقبح بخطاب الشارع، النوع الثالث: أن يأمر الشارع بشيء يمتحن العبد، هل يطيعه أم يعصيه، ولا يكون المراد فعل المأمور به، وهذا النوع والذي قبله لم يفهمه المعتزلة، وزعمت أن الحسن والقبح لا يكون إلا لما هو متصف بذلك بدون أمر الشارع، والأشعرية ادعوا أن جميع الشريعة من قسم الامتحان، وأن الأفعال ليست صفة لا قبل الشرع ولا بالشرع. وأما الجمهور فأثبتوا الأقسام الثلاثة، وهو الصواب)[1].

المصدر الثالث – الإجماع[2]:

جعل متقدمي الأشاعرة الإجماع دليلاً يُحتج به في المسائل الاعتقادية، قال الأشعري[3]: (ونعوّل فيما اختلفنا فيه على كتاب ربنا ﷻ، وسنة نبينا ﷺ، وإجماع المسلمين، وما كان في معناه، ولا نبتدع في دين الله بدعة لم يأذن الله بها، ولا نقول على الله ما لا نعلم)[4]، وقد استدلوا بالإجماع على إثبات صفة اليد لله تعالى، حيث قال الأشعري: (لأن الدليل قد دلّ على صحته الإجماع ..... لأنهم أجمعوا على بطلان قول من قال: أيد كثيرة، وقول من قال يد واحدة، فقلنا: يدان لأن القرآن على ظاهره)[5].

وهم بذلك موافقون لأهل السنة والجماعة، فأهل السنة يحتجون بالإجماع في باب العقائد، إلا أنهم لا يقدمون دليل الإجماع على الكتاب والسنة الصحيحة.

إلا أن المتتبع لكتب الأشاعرة يرى أنهم قد يجمعون على بعض الأمور، ويجعلون ذلك حجة، رغم مخالفة أهل السنة لهم[6]، كما في:

- إجماعهم على أن أول واجب على المكلف هو النظر، أو القصد إلى النظر، كما حكى ذلك الجويني، حيث قال :(فإن قيل: ما الدليل الدال على وجوب النظر والاستدلال من جهة الشرع؟ قلنا: أجمعت الأمة على وجوب معرفة الباري تعالى، واستبان بالعقل أنه لا يتأتى

---

(1) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٨/٤٣٤- ٤٣٦).

(2) وهو: اتفاق مجتهدي هذه الأمة بعد النبيﷺ على حكم شرعي، والإجماع نوعان: قطعي وهو: ما يعلم وقوعه من الأمة بالضرورة ، كالإجماع على وجوب الصلوات الخمس، وظني وهو ما لا يعلم إلا بالتتبع والاستقراء، وقد اختلف العلماء في إمكان ثبوته، وأرجح الأقوال في ذلك أنه إجماع السلف الصالح، وللإجماع شروط منها: أولا: أن يثبت بطريق صحيح بأن يكون إما مشهوراً بين العلماء أو ناقله ثقة واسع الاطلاع، ثانيا: ألا يسبقه خلاف مستقر، فإن سبقه ذلك: فلا إجماع؛ لأن الأقوال لا تبطل بموت قائليها. (انظر: الأصول من علم الأصول، ابن عثيمين (ص٦٢-٦٤)، ومذكرة في أصول الفقه، الشنقيطي (ص١٦٩)).

(3) هو: علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل الأشعري اليماني البصري، أبو الحسن، يرجع نسبه نسبه إلى الصحابي أبي موسى الأشعري ﷺ، متكلم، إليه تنسب فرقة الأشاعرة، ولكنه عاد إلى مذهب أهل السنة والجماعة في الجملة، ولد سنة ٢٦٠هـ، وقيل: ٢٧٠هـ، من أشهر مصنفاته: مقالات الإسلاميين، الإبانة، والفصول في الرد على الملحدين، توفي سنة ٣٢٠هـ. (انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، رقم (٤٢٩)، (٣/٢٨٤)، وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي (٣/٣٤٧)).

(4) الإبانة عن أصول الديانة (ص٥١).

(5) الإبانة عن أصول الديانة (ص١١١).

(6) مع العلم أن مخالفة أهل السنة تُعد نقضا للإجماع.

الوصول إلى اكتساب المعارف إلا بالنظر)[1]، وأهل السنة والجماعة يجعلون أول واجب على المكلف هو التوحيد[2].

إجماعهم على استحباب شدّ الرحال لمجرد زيارة قبر النبي محمد ﷺ، ولزوم تأويل النصوص الدالة على غير ذلك، قال ابن حجر الهيتمي[3] في تعليقه على حديث: (اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد)[4]، (ولا يُغترّ بإنكار ابن تيمية لسنّ زيارته ﷺ، فإنه عبد أضله الله ... ووقوعه في حق رسول الله ﷺ ليس بعجب، فإنه وقع في حق الله سبحانه وتعالى ... فنسب إليه العظائم كقوله: إن لله جهةً، ويداً، ورجلاً، وعيناً، وغير ذلك من القبائح الشنيعة، وقد كفره كثير من العلماء ... وأما قوله ﷺ: (اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد)، فلا يدل لما افتراه، لأن المحققين نقلوا الإجماع على سن زيارته ﷺ مع ما يدل لها من الأحاديث السابقة وغيرها، وحينئذ فيجب صرف هذا الحديث عن ظاهره على تقدير دلالته على النهي عنها)[5].

ومعلوم أن هذا الاستحباب مخالف لما يراه أهل السنة والجماعة فهم لا يرون شد الرحال لزيارة قبر النبيﷺ ولا قبر غيره، جاء في كتاب "الإبانة الصغرى": (ومن البدع البناء على القبور وتجصيصها وشد الرحال إلى زيارتها)[6]، كما يمنع أهل السنة التبرك بقبره ﷺ كمن يتمسح بحائط القبر أو يقبله، قال النووي[7]: (يكره مسحه باليد وتقبيله، بل الأدب أن يبعد منه كما يبعد منه لو حضر في حياته ﷺ هذا هو الصواب، وهو الذي قاله العلماء وأطبقوا عليه، وينبغي أن لا يغتر بكثير من العوام في مخالفتهم ذلك)[8].

المصدر الرابع – كلام الفلاسفة[9]:

الأشاعرة المتقدمين لا يرون الأخذ بكلام الفلاسفة، قال أبو الحسن الأشعري: (وهذا ذكر اختلاف الناس في الأسماء والصفات: الحمد لله الذي بصّرنا خطأ المخطئين، وعمى العمين، وحيرة المتحيرين، الذين نفوا صفات رب العالمين، وقالوا إن الله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه لا صفات له ... وهذا قول أخذوه عن إخوانهم من المتفلسفة، الذين يزعمون أن للعالم صانعا

---

(1) الإرشاد إلى قواطع الأدلة (ص١١).

(2) انظر: شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز (٢٣/١).

(3) هو: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي، الفقيه الشافعي الصوفي، مال إلى منهج الأشاعرة في بعض المسائل، له جهود في الدفاع عن عقائد أهل السنة ضد الشيعة وافتراءاتهم، إلا أنه عفا الله عنه له مخالفات منها: قوله بجواز التوسل بالنبيﷺ، وانتحاله عقيدة الأشاعرة في تأويل بعض الصفات، وسبه لبعض علماء الأمة مثل ابن تيمية وابن القيم، من أشهر مصنفاته: الصواعق المحرقة، شرح الأربعين النووية، وغيرها، توفي سنة ٩٧٣هـ. (انظر: جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، الألوسي (ص٦٠١)، وآراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية، محمد الشايع (ص٢٠ وما بعدها).

(4) اخرجه الإمام أحمد في المسند (٣١٤/١٢)، وحكم عليه المحقق أحمد شاكر بأنه حديث مرسل، إلا أن الألباني صححه في كتاب "تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد" (ص٢٤).

(5) حاشية ابن حجر الهيتمي على شرح الإيضاح في مناسك الحج للإمام النووي (ص٤٤٣).

(6) ابن بطة العكبري (ص٢٩).

(7) هو: يحيى بن شرف بن مري النووي الشافعي الدمشقي، محيي الدين أبو زكريا، كان رأساً في الزهد والورع، عديم المثل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أشهر مصنفاته: شرح صحيح مسلم، والأربعين النووية، وغيرها، توفي سنة ٦٧٦هـ. انظر في ترجمته: (العبر، الذهبي (٣١٢/٥)، وشذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي (٣٥٤/٥).

(8) الايضاح في المناسك (ص١٦١).

(9) الفلسفة هي كلمة يونانية مركبة من كلمتين "فيلو" و"سوفيا" بمعنى محب الحكمة، وهم أتباع أرسطو اليوناني الوثني، من أهم آرائهم: قِدَم العالم، وأن علم الله للكليات فقط دون الجزئيات، ونفي الملائكة، وأن النبوة مكتسبة، وإنكار المعاد، ومن أشهر الفلاسفة قبل الإسلام أفلاطون وأرسطو، ومن أشهرهم بعد الإسلام الفارابي وابن سينا وابن رشد (انظر: الملل والنحل، الشهرستاني (٣١٢/٢)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين، الرازي (ص٩١)، وإغاثة اللهفان، ابن القيم (٢٥٦/٢).

لم يزل، ليس بعالم، ولا قادر، ولاحي، ولا سميع، ولا بصير، ولا قديم ... غير أن هؤلاء الذين وصفنا قولهم ... لم يستطيعوا أن يُظهروا من ذلك ما كانت الفلاسفة تظهره، فأظهروا معناه بنفيهم أن يكون للبارئ علم، وقدرة، وحياة، وسمع، وبصر، ولولا الخوف لأظهروا ما كانت الفلاسفة تظهره من ذلك ولأفصحوا به، غير أن خوف السيف يمنعهم من إظهار ذلك)[1].

أما متأخروا الأشاعرة فاعتمدوا في بعض أقوالهم على قول الفلاسفة، مثل مسألة اثبات وجود الله، وذلك بقولهم: إن الكون حادث ولا بد له من محدث قديم، وأخص صفات القديم مخالفته للحوادث، ومن مخالفته للحوادث إثبات أنه ليس بجوهر ولا جسمٍ ولا في جهة ولا في مكان ...، بينما طريقة السلف هي طريقة القرآن الكريم في الاستدلال على وجود الخالق سبحانه وتعالى، كما اخذوا قول الفلاسفة في التحيز[2] لله تعالى، قال الرازي[3]: (الفلاسفة اتفقوا على إثبات موجودات ليست بمتحيزة، ولا حالة في المتحيزة، مثل العقول، والنفوس، .... ولم يقل أحد بأنهم في هذه الدعوى منكرون للبديهيات بل جمع عظيم من المسلمين اختاروا مذهبهم ... مثل أبي حامد الغزالي[4] من أصحابنا)[5].

ومن الأشاعرة من جعل مذهب الفلسفة هو الموافق للوحي والنبوة، قال الرازي: (ونختم هذا الباب بما روي عن أرسطاليس أنه كتب في أوّل كتابه في الإلهيات: (من أراد أن يشرع في المعارف الإلهية فليستحدث لنفسه فطرة أخرى) ... وهذا الكلام موافق للوحي والنبوة)[6].

ومعلوم أن أهل السنة والجماعة كانوا ينهون عن الاطلاع على كتب الفلسفة، لما فيها من تلبيس على عقول العامة، بل كانوا يذمون من يطّلع عليها، قال النووي: (ومن العلوم ...ماهو محرم أو مكروه أو مباح، فالمحرم كتعلم السحر ... وكالفلسفة ... وكل ما كان سببا في إثارة الشكوك)[7]، وجاء في كتاب تلبيس إبليس: (وقد لبّس إبليس على أقوام من أهل ملتنا، فأراهم أن الصواب إتباع الفلاسفة لكونهم حكماء)[8].

---

(1) مقالات الإسلاميين (١٧٦/٢–١٧٧).

(2) التحيز في لغة العرب يعنى ما يحوزه غيره، فهذا تحيز موجود يحيط به موجود غيره إلى موجودات تحيط به، وسمى متحيزا لأنه تحيز من هؤلاء إلى هؤلاء، والمتكلمون يريدون بالتحيز: ما شغل الحيز، والحيز عندهم تقدير مكان ليس أمرا موجودا؛ فالعالم عندهم متحيز، وليس في حيز وجودي. (انظر: الرد على المنطقيين، ابن تيمية (٢٣٩/١)).

(3) هو: محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين، أبو عبدالله، الملقب بفخر الدين الرازي، الشافعي، الأشعري، المفسر، الأصولي، شيخ المتكلمين، اشتهر بردوده على الفلاسفة والمعتزلة، شملت مؤلفاته الكثير من فروع العلم كالرياضيات والفيزياء والطب والفلك والعلوم الإنسانية واللغوية، من أبرزها: التفسير الكبير، وأساس التقديس، والمحصول في على الأصول، والأربعين وغيرها، توفي سنة ٦٠٦ هـ. (انظر: طبقات المفسرين، السيوطي (١١٥/١)، وطبقات الشافعية الكبري، السبكي (٨٩/٢)).

(4) سبق ترجمته، وله كتاب سمَّاه "تهافت الفلاسفة"، في نقد الفلسفة، ولكنه - رحمه الله - لم ينجح في هذا الرّد، الرّد، ولم يسلم من التأثر بهم.

(5) أساس التقديس (ص٢٤)، وانظر: دراسات في الأهواء والفرق والبدع، د. ناصر العقل (٣٠٣/١).

(6) أساس التقديس (ص٢٨-٢٩).

(7) انظر: المجموع شرح المهذب (٢٧/١).

(8) ابن الجوزي (ص٦٥-٦٦).

الفصل الثاني

(مناهج الاستدلال عند الأشاعرة)

الاستدلال هو طلب الدليل[١]، جاء في كتاب التعريفات: (الاستدلال هو تقرير الدليل لإثبات المدلول)[٢]، وسيكون الحديث في هذا الفصل عن الطريقة أو المنهج الذي سلكته فرقة الأشاعرة للاستدلال على المسائل العقدية، وهم في ذلك يسلكون عدة مناهج هي:

أولاً: تقديم العقل على النقل.

مسألة تقديم العقل على النقل رفضها أهل السنة والجماعة، وقد سبق ذكر أن القاعدة لديهم أن العقل الصريح لا يتعارض مع النقل الصحيح، أما الأشاعرة فهم يقدمون العقل على النقل في المسائل العقدية، ويجعلون العقل هو الأصل في قبولهم للنقل، فإن وافق النقل ما في عقولهم قبلوه وإلا فلا، وهذا مذهب المتقدمين منهم والمتأخرين، وشبهتهم في ذلك أنه لا يمكن التيقن من صحة النقل إلا من خلال العقل، قال السنوسي[٣]: (وأما من زعم أن الطريق بدأ إلى معرفة الحق الكتاب والسنة ويحرم ما سواهما، فالرد عليه أن حجيتهما لا تعرف إلا بالنظر العقلي، وأيضاً فقد وقعت فيهما ظواهر من اعتقدها على ظاهرها كفر عند جماعة وابتدع)[٤].

بل عدّ الأخذ بظواهر النصوص من أصول الكفر حيث قال: (أصول الكفر ستة ... – ثم عدّ خمسة وقال – سادساً: التمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير عرضها على البراهين العقلية والقواطع الشرعية، للجهل بأدلة العقول، وعدم الارتباط بأساليب العرب والتمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير بصيرة في العقل هو أصل ضلالة الحشوية[٥] فقالوا بالتشبيه[٦] والتجسيم[٧] والجهة[٨])[١].

---

(١) الكليات، الكفوي (ص١١٤).

(٢) الجرجاني (ص١٧).

(٣) هو: محمد بن يوسف السنوسي التلمساني، أبو عبدالله، الفقيه الأشعري، من أشهر علماء المغرب، تتلمذ على يديه الكثير من علماء المغرب، من أبرز مصنفاته: شرح العقيدة الكبرى المسماة عقيدة أهل التوحيد، والعقيدة الوسطى، والعقيدة الصغرى المسماة أم البراهين وشرحها، توفي سنة ٨٩٥هـ. (انظر: تهذيب شرح السنوسية، عبداللطيف فودة (ص١٩-٢٤).

(٤) انظر: شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى (ص٥٠٢).

(٥) الحشوية لقب يُطلق على أهل السنة والجماعة، وهذا اللقب جاء من المخالفين لهم، حيث أطلقوه عليهم زاعمين أنهم يثبتون الصفات دون أن يرجعوا إلى العقل أو إلى القواعد المنطقية، وأول من أطلق هذا اللقب هو عمرو بن عبيد المعتزلي، وقصد به أن أهل السنة من عموم الناس، وليس فيهم علماء. (انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣/١٨٥-١٨٦).

(٦) التشبيه: إثبات مشابه للشيء، والتمثيل: إثبات المثل له، فالتشبيه يقتضي المقاربة -وهي المساواة- في أكثر الصفات، والتمثيل يقتضي المماثلة -وهي المساواة- من كل وجه، والتشبيه أعم من التمثيل، وقد يطلق أحدهما على الآخر. (انظر: فتح رب البرية "ضمن رسائل في العقيدة"، ابن عثيمين (ص٥٥)، والتحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية، فالح بن مهدي آل مهدي (ص٣٢)).

(٧) التجسيم: **الجسم لغة** هو: البدن، والجسد، وكل ما كان غليظاً كثيفاً، **واصطلاحاً:** قيل هو: كل ما يشار إليه، وقيل هو: كل ما يقوم بنفسه، وقيل هو: الموجود، وقيل هو: ما كان مركباً من الجواهر المفردة، وقيل هو: المركب من المادة والصورة، ولفظ الجسم من الألفاظ المبتدعة، فلا تنفى ولا تثبت، بل يُسأل عن معناها، فإن كان حقاً قبل، وإن كان باطلاً رد، وإن اشتمل على حق وباطل، فيقبل الحق ويرد الباطل ويوقف اللفظ. (انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٢/٣١٦-٣١٨)، والتحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية، فالح آل مهدي (ص١٤١)).

(٨) الجهة: لفظ الجهة لم يرد له في الكتاب ولا في السنة النبوية نفيا ولا إثباتا، وإطلاقه على الله تعالى فيه تفصيل: فقد يُراد به شيء موجود غير الله؛ فيكون مخلوقاً، كما إذا أُريد بالجهة نفس العرش أو نفس

وقال الرازي :(إن الدلائل القطعية إذا قامت على ثبوت شيء، ثم وجدنا أدلّة نقلية يُشعر ظاهرها بخلاف ذلك، ... - فليس لنا إلا - أن نقطع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة بأن هذه الدلائل النقلية، إما أن يقال إنها غير صحيحة، أو يقال إنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها)[٢].

بل حتى المعاصرين منهم يصرحون بذلك، قال الصاوي[٣] – الأشعري – في حاشيته على تفسير الجلالين: (الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر)[٤]، وقال سعيد فودة[٥] – الأشعري – في نقض التدمرية: (فهذه هي أصول الكفر على حسب ما وضحه الإمام السنوسي، وكلامه فيها في غاية الإتقان، وما يهمنا عليه هنا هو الأصل الأخير، وهو التمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة)[٦]، وكانت دعوى التعارض بين العقل والنقل هي البذرة الأولى التي انطلق منها الأشاعرة إلى التأويل والتفويض وردّ حديث الآحاد، بزعم أنهم يوفقون بين العقل والنقـــل – كما سيأتي-.

ومنهجهم هذا مخالف لمنهج أهل السنة والجماعة الذين يعظمون النصوص ويقدمونها على العقل - فيما لو فرضنا أن هناك تعارض- إلا أن الصحيح أنهما لا يتعرضان دام أن العقل سليم والنقل صحيح.

ثانياً: استدلالهم عند اثبات الصفات لله تعالى بالمتشابه من القرآن والسنة.

والمقصود بالمتشابه: هو آيات القرآن الكريم التي تشتبه على بعض الناس دون بعض، ويعجزون عن فهمها، فيتخذون من هذه الآيات وسيلة لتأويل الآية، إلا أن هذه الآيات لا يخفى معناها عن الراسخين في العلم قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ﴾ [آل عمران:٧].

وهذا هو منهج أهل السنة والجماعة في آيات الصفات كإثبات صفة اليد وصفة العين وصفة الاستواء لله تعالى، فهم يثبتونها على الوجه اللائق به سبحانه من غير تمثيل ولا تفويض ولا تأويل.

السماوات، وبهذا المعنى لا يصح إطلاقه على الله تعالى، وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى؛ كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم، فلا ريب أنَّ الله فوق العالم مباين للمخلوقات. (انظر: الرسالة التدمرية، ابن تيمية (ص٤٩)).

(١) انظر: شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى (ص٥٠٢).

(٢) أساس التقديس (ص١٢٥-١٢٦)، وانظر أيضا كلام الآمدي في كتابه "غاية المرام" (ص١٣٨): (واعلم أن هذه الظواهر وإن وقع الاغترار بها بحيث يقال بمدلولاتها، ظاهرٌ من جهة الوضع اللغوي والعرف الاصطلاحي، فذلك لا محالة انخراط في سلك نظام التجسيم ودخول في طرف دائرة التشبيه) وقد رد عليهم الامام ابن القيم في هذه المسألة في كتابه الصواعق المرسلة.

(٣) هو: أحمد بن محمد الصاوي المالكي الخلوتي، ولد في مصر سنة ١١٧٥هـ، أشتهر بعقيدته الأشعرية الواضحة في كتبه، من أشهر مصنفاته: حاشية على تفسير الجلالين، والأسرار الربانية، وغيرها، توفي سنة ١٢٤١هـ (انظر: معجم المؤلفين، عمر كحالة (١١١/٢)).

(٤) حاشية على تفسير الجلالين (٩/٣).

(٥) هو: سعيد عبداللطيف فودة، ولد في الأردن سنة ١٩٦٧م، له دراية بعلوم الفلسفة والمنطق، وهو متكلم على طريقة الأشاعرة، من أشهر مصنفاته: الكاشف الصغير عن عقائد ابن تيمية، وشرح كتاب الاقتصاد في الاعتقاد للإمام الغزالي، وغيرها، وعمره الآن ما يقارب ٥٤ سنة، له نشاط في الفسبوك، والتليقرام. (انظر: موقع ويكيبيديا "الموسوعة الحرة" مقالة: التعريف بسعيد فودة).

(٦) نقض التدمرية (ص٨٣).

أما الأشاعرة فيتبعون المتشابه في آيات الصفات ويخوضون فيها بعقولهم، ولا يردونه إلى المحكم، قال الجويني عند تأويل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت:١١]، :(فإن قيل هلاّ أجريتم الآية على ظاهرها من غير تعرض للتأويل مُصيراً إلى أنها من المتشابهات التي لا يعلم تأويلها إلا الله، قلنا: إن رام السائل إجراء الاستواء على ما ينبئ عنه في ظاهر اللسان، وهو الاستقرار، فهو التزام للتجسيم، وإن تشكك في ذلك كان في حكم المصمم على اعتقاد التجسيم، وإن قطع باستحالة الاستقرار فقد زال الظاهر ... والإعراض عن التأويل حذاراً من مواقعة محذور في الاعتقاد يجر إلى اللبس والإيهام واستزلال العوام وتطريق الشبهات إلى أصول الدين)[١].

وقال الرازي: (اعلم أن ذكر هذه المتشابهات صار شبهة عظيمة للخلق في الالهيات وفي النبوات وفي الشرائع ... ومن المعلوم أن هذه الآيات المتشابهات سبب عظيم لضلال الخلق ووقوعهم في التجسيم والتشبيه فإما أن تكون الآيات الدالة على كون القرآن نور أو شفاء كاذبة، وإما أن تكون الآيات الدالة على التجسيم والتشبيه باطلة كاذبة وعلى التقديرين في القرآن طعن لازم)[٢].

ثالثاً: اعتمادهم في رد نصوص اثبات الصفات لله تعالى على التأويل والتفويض.

١ـ التأويـــل[٣]:

لفظ التأويل بشكل عام يشمل ثلاثة معانٍ:

الأول: التفسير، وهو اصطلاح كثير من المفسرين.

الثاني: صرف اللفظ عن معناه الراجح إلى معناه المرجوح لدلالة توجب ذلك، وهو اصطلاح طائفة من المتأخرين والمتكلمين.

الثالث: الحقيقة التي يصير إليها الأمر، وهو الوارد في كتاب الله.

والأشاعرة يعتمدون على المعنى الثاني في التأويل وهو: صرف اللفظ عن ظاهره الراجح إلى احتمال مرجوح لقرينة، وهو أصل منهجي من أصولهم وليس خاصاً بمبحث الصفات، بل يشمل أكثر نصوص الإيمان خاصة ما يتعلق بإثبات زيادته ونقصانه، وتسمية بعض شعبه إيماناً وكذا بعض نصوص الوعد والوعيد وقصص الأنبياء خصوصاً موضوع العصمة، وضرورته لمذهبهم أنه لما تعارضت عندهم الأصول العقلية التي قرروها بعيداً عن الشرع مع النصوص الشرعية وجدوا في التأويل مهرباً عقلياً من التعارض[٤]، ويتضح ذلك جليا في كلام السنوسي السابق[٥].

جاء في شرح جوهرة التوحيد: (وكل نص أوهم التشبيها **** أوله أو فوض ورم تنزيها.

"نص": ما قابل القياس والاستنباط والإجماع وهو الدليل من الكتاب والسنة سواء كان صريحا أو ظاهرا ...

---

(١) الجويني (ص٦٠)، وانظر: دراسات في الأهواء والفرق والبدع، د. ناصر العقل (٣٢٢/١).

(٢) أساس التقديس (ص١٣٧).

(٣) لفظ التأويل يشمل ثلاثة معانٍ: الأول: التفسير، وهو اصطلاح كثير من المفسرين، والثاني: صرف اللفظ عن معناه الراجح إلى معناه المرجوح لدلالة توجب ذلك، وهو اصطلاح طائفة من المتأخرين والمتكلمين، والثالث: الحقيقة التي يصير إليها الأمر، وهو الوارد في كتاب الله. (انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٥٥/٣ـ٥٦)).

(٤) انظر: منهج الأشاعرة، سفر الحوالي (ص٥٠ـ٥١).

(٥) انظر: ص١٦ من البحث.

"أوهم التشبيها" أي: أوقع في الوهم صحة القول به بحسب ظاهره، والمراد من "التشبيه" المشابهة لا فعل الفاعل ...
"أوله" أي: احمله على خلاف ظاهره مع بيان المعنى المراد ...
"فوض" أي: فوض المراد من النص الموهم إليه تعالى ...
"رم تنزيها" أي: واقصد تنزيها له عما لا يليق به مع تفويض علم المعنى المراد)[1].

والأشاعرة مختلفين في تأويل الصفات فمتقدميهم كالأشعري، والباقلاني يثبتون الصفات الذاتية ويؤلون بعض الصفات الفعلية كالمحبة، والرضا، والغضب، والسخط، قال أبو الحسن الأشعري :(وأجمعوا على أنه ﷻ يرضى عن الطائعين له، وأن رضاه عنهم إرادته لنعيمهم، وأنه يحب التوابين ويسخط على الكافرين ويغضب عليهم، وأن غضبه إرادته لعذابهم، وأنه لا يقوم غضبه شيء)[2]، وقال الباقلاني: (فإن قيل: قد أثبتم أنه حي، عالم، قادر، سميع، بصير، متكلم، أفتقولون يغضب ويرضى ويحب ويبغض ويوالي ويعادي وأنه موصوف بذلك، قيل لهم: أجل ومعنى وصفه بذلك أن غضبه على من غضب عليه، ورضاه عمن رضي عنه، وحبه لمن أحب، وبغضه لمن أبغض، وموالاته لمن والى، وعداوته لمن عادى، أن المراد بجميع ذلك إرادته إثابة من رضي عنه وأحبه وتولاه، وعقوبته من غضب عليه وأبغضه وعاداه، لا غير)[3].

ثم جاء ابن فورك[4] وأوّل بعض الصفات الذاتية: كاليد، والأصبع، والقدم، والساق، حيث قال في اليد: (وقد يضاف إليه اليد على معنى الملك، والقوة، والنعمة، والقدرة)[5]، وقال في الأصبع: (والأصبعين ههنا النعمتين)[6]، وقال في القدم: (وحمل معنى القدم على أنه المتقدم، المتقدم، لأن العرب تقول للشيء المتقدم قدم)[7]، وقال في الساق: (ولا يجوز أن يقال لله ساق، ساق، أو يكشف عن ساقه ... - ثم روى عن ابن عباس: "وأن معناه يوم يكشف عن شدّة"، وأن ذلك كلام العرب)[8].

والمتأخرين منهم كالبغدادي والرازي على إثبات سبع صفات فقط المعروفة عندهم بصفات المعاني وهي: (الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام) ومعلوم أن طريقة إثباتهم لها مخالف عن طريق أهل السنة والجماعة، فهم يقبلونها لأن العقل بزعمهم لا يعارضها، قال البغدادي: (... فزعمت المشبهة: أن لله وجهاً وعيناً كوجه الإنسان وعينه، وزعم بعضهم أن له وجهاً وعيناً هما عضوان ولكنهما ليسا كوجه الإنسان وعينه بل هما خلاف الوجه والعيون سواهما، وزعم بعض الصفاتية أن الوجه والعين المضافين لله تعالى له، والصحيح عندنا أن وجهه ذاته، وعينه رؤيته للأشياء)[9]، وقال في صفة اليد: (وتأولهما بعض أصحابنا على معنى القدرة ... و ذلك صحيح على المذهب إذا أثبتنا لله

---

(1) الباجوري (ص١٢٩).
(2) رسالة إلى أهل الثغر (ص٢٤٠).
(3) الانصاف فيما يجب اعتقاده (ص٦١).
(4) هو: أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصفهاني، الواعظ النحوي المتكلم الأصولي، من علماء الأشاعرة، اشتهر بالرد على فرقة الكرامية، له عديد من المصنفات، منها: مشكل الحديث وغريبه، التفسير، توفي سنة ٤٠٦ هـ. (انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان (٢٧٢/٤)).
(5) مشكل الحديث وبيانه (ص٤٣٣).
(6) المرجع السابق (ص٢٣٨).
(7) المرجع السابق (ص١٢٦).
(8) المرجع السابق (ص٤٤٢)، وهذه الآثار غير صحيحة، فرواية ابن عباس ساقطة الإسناد، ذكر ذلك ابن تيمية في كتاب الاستغاثة في الرد على البكري (ص٢٩٣).
(9) أصول الدين (ص١٠٩-١١٠).

القدرة، وبها خلق كل شيء)[1]، وقال في صفة الاستواء على العرش: (والصحيح عندنا تأويل تأويل العرش ... على معنى الملك كأنه أراد أن الملك ما استوى لأحد غيره)[2].

وقال الرازي: (ورد في القرآن ذكر الوجه، وذكر العين، وذكر الجنب الواحد، وذكر الأيدي، وذكر الساق الواحدة، فلو أخذنا بالظاهر يلزمنا إثبات شخص له وجه واحد، وعلى ذلك الوجه أعين كثيرة، وله جنب واحد، وعليه أيد كثيرة، وله ساق واحدة، ولا نرى في الدنيا شخصاً أقبح صورة من هذه الصورة المستحيلة)[3]، وقال ابن حجر: (قوله فاستحيا الله منه أي رحمه ولم يعاقبه)[4].

ومعلوم أن منهج أهل السنة والجماعة مخالف تماما لمنهجهم، فأهل السنة يثبتون الصفات لله تعالى الواردة منها في الكتاب والسنة الصحيحة على وجه الحقيقة، وملخص منهجهم هو ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: (والإيمان بما وصف به نفسه في كتابه، وبما وصفه به رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه، ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه، ... فإن الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة يؤمنون بذلك)[5].

٢- التفويض:

التفويض: هو رد معرفة معاني نصوص الصفات في القرآن والسنة إلى الله -عز وجل-، وأهل التفويض هم أهل التجهيل، والتفويض قسمان: تفويض مطلق، وهو تفويض المعنى والحقيقة والكيفية، وهو تفويض أهل الكلام[6]، والقسم الثاني: تفويض الكيفية: وهو تفويض الحقيقة والكيفية مع فهم معاني النصوص وتدبرها وتعقلها، وهو تفويض السلف[7].

والأشاعرة يقولون بالتفويض المطلق بناءً على اعتقادهم أنه قد يتعارض العقل مع النقل، فردوا ظاهر النصوص تحت مسمى التفويض، بل جعلوا التفويض هو مذهب السلف وإن كان التفويض غير معروف عند الأشعري والمتقدمين، ولكنه معروف عند محدثيهم كالخطابي والبيهقي وابن حجر.

جاء عن الخطابي[8] عند حديثه عن صفة الاستواء قوله (مذهب علماء السلف وأئمة الفقهاء أن يجروا مثل هذه الأحاديث على ظاهرها، ... ولا يتأولوها لعلمهم بقصور علمهم عن دركها)[1].

---

(1) أصول الدين (ص١١١).
(2) المرجع السابق (ص١١٣).
(3) أساس التقديس (ص٦٩).
(4) فتح الباري (١٥٧/١)، وانظر: الأسماء والصفات، البيهقي (٤٣٤/٢).
(5) العقيدة الواسطية (ص٩١).
(6) أهل الكلام: علم الكلام كما عرفه ابن خلدون: "الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية"، وسُمي علم الكلام بهذا الاسم لعدة أسباب منها: أن صفة الكلام من أشهر مباحثة، ولجريان العادة أن يُعنون الباحثون في أصول الدين لبحوثهم بعبارة "الكلام في كذا"، ولأن الكلام والمجادلة سمة ظاهرة في هذا العلم. وكان أول ظهور لعلم الكلام في نهاية عصر الصحابة ﷺ، وبدأ بخلاف بسيط في بعض مسائل العقيدة، واستمر إلى أن ظهرت المخالفة في أغلب المسائل العقدية، وقد وقف السلف موقفا معارضا من علم الكلام، وأهل الكلام مصطلح يطلق على جميع من خالف أهل السنة والجماعة. (انظر: مقدمة ابن خلدون (ص٤٥٨)، والعقيدة الإسلامية بين السلف والمتكلمين، حسن شبالة (ص٢٥)).
(7) انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية (١٥/١-١٦)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة، عبد الرحمن المحمود (١١٨٥/٢)، الصفات الإلهية، محمد الجامي (ص٩).
(8) هو: حمد بن محمد بن إبراهيم البستي الخطابي الشافعي، أبو سليمان، المحدث، الفقيه، اللغوي، من كبار أئمة الشافعية، وافق مذهب الأشاعرة في بعض المسائل، من أشهر مصنفاته: معالم السنن، وغريب الحديث، وغيرها، توفي سنة ٣٨٨هـ. (انظر: طبقات الشافعية، الأسنوي (٤٦٨/١)، ووفيات الأعيان، ابن خلكان (٢١٥/٢).

وقال البيهقي[٢] عند صفة الاستواء (ثم المذهب الصحيح في جميع ذلك الاقتصار على ما ورد به التوقيف دون تكييف، و إلى هذا ذهب المتقدمون من أصحابنا ومن تبعهم من المتأخرين)[٣].

وقال ابن حجر عند صفة الاستواء (قوله﴿ . . . ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ . . . ﴾ [الفرقان: ٥٩] هو من المتشابه الذي يفوض علمه إلى الله تعالى)[٤].

رابعاً: تنصيصهم على أن خبر الآحاد يفيد الظن ولا يصلح للاحتجاج في مسائل الاعتقاد.

الأخبار عن النبيﷺ تنقسم إلى: متواتر، وآحاد، والحديث المتواتر هو: ما رواه جمع تحيل العادة أن يجتمعوا جميعا على نقل الكذب وروايته، سواء كان ذلك النقل للكذب باتفاق بينهم وتواطؤ عليه، أو كان مجرد مصادفة؛ فإن العادة تمنع ذلك كله، ثم يستمر ذلك في جميع طبقات السند[٥].

أما حديث الآحاد فهو: ما سوى المتواتر، وينقسم باعتبار الطرق إلى ثلاثة أقسام: (مشهور، وعزيز، وغريب)[٦]، وحديث الآحاد منه الصحيح، ومنه الحسن، ومنه الضعيف، ومنه المنكر، ومنه الشاذ، ومنه الموضوع، وإذا صح خبر الآحاد- عند أهل السنة والجماعة- أفاد العلم، وصار حجة في العقائد والأحكام.

أما الأشاعرة فهم لا يحتجون بحديث الآحاد في العقائد، حيث أن المتقدمين منهم يجعلون خبر الواحد لا يفيد العلم مطلقاً وإنما يفيد الظن، قال البغدادي (فإن روى الراوي ما يحيله العقل ولم يحتمل تأويلاً صحيحاً فخبره مردود)[٧]، وقال الجويني في معرض رده على المخالفين له: (وأما الأحاديث التي يتمسكون بها فآحاد لا تفضي إلى العلم ولو أضربنا عنها جميعا كان سائغا)[٨]، كما جاء عن الباقلاني: (كل خبر قصر عن إيجاد العلم بأنه خبر واحد .... وهذا الخبر لا يوجب العلم على ما وصفناه)[٩]، وقال أيضا ابن فورك: (وأما ما كان من نوع الآحاد مما صحت الحجة به من طريق وثاقة النقلة وعدالة الرواة واتصال نقلهم فإن ذلك وإن لم يوجب العلم والقطع فإنه يقتضي غالب الظن)[١٠].

وقد صرح بعضهم كالجويني والرازي بعدم صحة الاحتجاج بحديث الآحاد في العقائد، قال الجويني (وكل خبر لم يبلغ مبلغ التواتر فلا يفيد علما بنفسه إلا أن يقترن به ما يوجب تصديقه مثل أن يوافق دليلاً عقلياً ..... فإن فقد ما ذكرناه ولم الخبر متواتراً فهو المسمى

---

(١) معالم السنن (٣٣١/٤).

(٢) هو: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخرساني البيهقي، أبو بكر، الإمام المحدث الفقيه صاحب المؤلفات الجليلة، له دور بارز في نشر المذهب الشافعي، وافق مذهب الأشاعرة في بعض المسائل، من أبرز مصنفاته: الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، السنن الكبرى، الأسماء والصفات، وغيرها، توفي سنة ٤٥٨هـ. (انظر: طبقات الشافعية الكبرى، السبكي (٣/٣)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي (١٦٤/١٨)).

(٣) الاعتقاد والهداية الى سبيل الرشاد (ص١٠٧).

(٤) هدي الساري (ص١٤٣)، وانظر: التنبيه على المخالفات العقدية، الشبل (ص٢٧).

(٥) انظر: تيسير مصطلح الحديث، الطحان (ص٢٣)، ومصطلح الحديث، ابن عثيمين (ص: ٦-٨).

(٦) المشهور هو: ما رواه ثلاثة فأكثر، ولم يبلغ حد التواتر، والعزيز هو: ما رواه اثنان فقط، والغريب هو: ما رواه واحد فقط. (انظر: تيسير مصطلح الحديث، الطحان (ص٢٣)، ومصطلح الحديث، ابن عثيمين (ص: ٦-٨)).

(٧) أصول الدين (ص٢٣).

(٨) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص١٦١).

(٩) التمهيد (ص٣٨٦).

(١٠) مشكل الحديث (ص٤٤).

خبر الواحد في اصطلاح المتكلمين)[1]، وقال الرازي (أن أخبار الآحاد مظنونة فلم يجز التمسك بها في معرفة الله تعالى وصفاته، و إنما قلنا أنها مظنونة، وذلك لأنا أجمعنا على أن الرواة ليسوا معصومين)[2].

ومنهم من يرى أن خبر الواحد يفيد العلم إذا احتفت به القرائن، قال الآمدي[3] (والمختار حصول العلم بخبره إذا احتفت به القرائن، ويمتنع ذلك عادة دون القرائن)[4].

وأدى بهم ذلك إلى ردّ كثير من الأخبار بدعوى أنها آحاد لا يصح الاحتجاج بها، إلا أنهم خالفوا قولهم هذا - في عدم الأخذ بحديث الآحاد- بأن اعتمدوا في قضايا **(الكلام، والعلو والاستواء على العرش)** على أدلة غير قوية.

أما في صفة الكلام فيستدل الأشاعرة على ما أثبتوه لله تعالى من الكلام النفسي[5] القائم بأثر عن عمر ﷺ وبيت شعر، أما الأثر فقد ذكره البيهقي حيث قال: (الكلام هو نطق نفس المتكلم، بدليل ما روينا عن أمير المؤمنين عمر ﷺ في حديث السقيفة، فذهب عمر يتكلم فأسكته أبو بكر ﷺ، فكان عمر يقول: "والله ما أردت بذاك، إلا أني قد هيأت كلاما قد أعجبني"، وفي رواية أخرى "وكنت زورت مقالة أعجبتني" فسمى تزوير الكلام في نفسه كلاما قبل التلفظ به)[6].

أما استدلالهم بيت الشعر، فقال عنه الآمدي (ذهب أهل الحق من الإسلاميين إلى كون الباري تعالى متكلما بكلام قديم أزلي نفساني .....- ثم ساق البيت - ....

إن الكلام لفي الفؤاد و إنما *** جعل اللسان على الفؤاد دليلاً [7].

..... وهذا الإطلاق والاشتهار دليل صحة إطلاق الكلام على ما في النفس)[8].

واستدلال الأشاعرة على الكلام النفسي يُسمى كلاما ضعيف جدا، فالأثر لا حجة لهم فيه ذاك أن الكلام يختلف عن التزوير في النفس، والوارد في الأثر أن عمر ﷺ قال "زورت في نفسي" فنص على النفس، والأصل أن لا يُنسب الكلام إلى النفس، فإن النفس ليس فيها كلام[9].

وحتى بيت الشعر غير ثابت ولا موجود في الدواوين المطبوعة للشاعر، كما ورد أيضا أن الصحيح في بيت الشعر استبدال كلمة "الكلام" بكلمة "البيان"، فضلا عن كون الشاعر

---

(1) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص٤١٦ –٤١٧).

(2) أساس التقديس (ص١٢٣).

(3) هو: علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي، أبو الحسن، سيد الدين، الفقيه الأصولي، كان حنبلياً ثم تحول إلى الشافعية، له عديد من المصنفات، مثل: غاية المرام، والإحكام في أصول الأحكام، وغيرها، توفي سنة ٦٣١هـ. (انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (٥١/١٤)، والوافي بالوفيات، الصفدي (٢٢٥/٢١)).

(4) الإحكام في أصول الأحكام (٢٧٤/٢).

(5) أثبت الأشاعرة صفة الكلام لله تعالى، ولكنهم فسروها أنها معنى يقوم بذات الله، وسموا هذا المعنى "الكلام النفسي"، وجعلوا سماع الملائكة له إنما هو خلق إدراك لهم، فحصروا الكلام بما يقوم بالنفس وأن الألفاظ والحروف ليست كلاما. (انظر: منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله لخالد عبد اللطيف (٥١٧/٢)).

(6) شعبة العقيدة بين أبي الحسن الأشعري والمنتسبين إليه في العقيدة، أبي بكر الموصلي (ص١٩٩).

(7) وهو بيت شعر منسوب لشاعر نصراني اسمه الأخطل التغلبي. (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٣٨/٧- ١٤٠)).

(8) الأسماء والصفات (٢٨/٢).

(9) انظر: شرح العقيدة الواسطية، عبدالرحيم السلمي (المكتبة الشاملة (الصوتيات) الدرس ١١ ص١٣).

نصراني قد ضل سابقا حين زعمت النصارى أن عيسى كلمة الله، وهم في ذلك يناقضون أنفسهم بقبولهم رواية الآحاد في العقائد[1].

وأما صفة العلو والاستواء على العرش: فيستدل الأشاعرة على أن الاستواء بمعنى الاستيلاء ببيت شعر أيضا، قال الرازي (أن الدلائل العقلية القاطعة التي قدمنا ذكرها يبطل كونه تعالى مختصاً بشيء من الجهات، وإذا ثبت هذا ظهر أنه ليس المراد من الاستواء الاستقرار، فوجب أن يكون المراد هو الاستيلاء والقهر ونفاذ القدر وجريان أحكام الإلهية، وهذا مستقيم على قانون اللغة قال الشاعر:

قد استوى بشر على العراق *** من غير سيف و دم مهراق[2])[3].

وهنا أيضا خالف الأشاعرة أصلهم بعدم الاعتماد على أخبار الآحاد، واستدلوا بهذا البيت، ومعلوم أن الاستواء يختلف عن الاستيلاء، فإنه إنما يقال استوى على الشيء إذ كان ذلك الشيء عاصيا عليه قبل استيلائه عليه، كاستيلاء بشر على العراق، واستيلاء الملك على المدينة بعد عصيانها عليه، وعرش الرب لم يكن ممتنعا عليه، حتى يقال استوى عليه[4].

خامساً: استعمالهم بعض المصطلحات المحدثة وإطلاقها على الله تعالى.

والمصلحات المحدثة اطلقتها بعض الفرق على الله تعالى حتى يخفى معناها عن العوام من الناس، وبذلك يستطيعون ادخال أفكارهم ومعتقداتهم على الناس، وكان أول من تكلم بتلك المصطلحات المعتزلة[5] ثم تبعتهم الأشاعرة على ذلك[6]، وهذه الألفاظ حَكَم عليها أهل السنة السنة بأنها لا تُنفى ولا تُثبت، بل يُسأل عن معناها، فإن كان حقاً قبل، وإن كان باطلاً رد، وإن اشتمل على حق وباطل، فيقبل الحق ويرد الباطل ويوقف اللفظ[7]، ومن هذه المصطلحات:

١- الجسم[8] والجوهر[9] والجهة[10] والحيز[11] والشخص[1]:

---

(1) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٣٨/٧- ١٤٠).

(2) وهو منسوب للشاعر/ بشر بن مروان (انظر: البداية والنهاية، ابن كثير (٢٩٠/٩)).

(3) غاية المرام في علم الكلام (ص٩٧).

(4) انظر: البداية والنهاية، ابن كثير (٢٩٠/٩).

(5) المعتزلة: فرقة كلامية، أتباع واصل بن عطاء الغزال، وعمرو بن عبيد، وسّمو بذلك لمّا اعتزل واصل جماعة الحسن البصري، في أوائل المائة الثانية، حينما خالفه في حكم مرتكب الكبيرة، وقال: إنه في منزلة بين المنزلتين، ولما كان زمن الخليفة هارون الرشيد، صنّف لهم أبو الهذيل كتابين بيّن فيهما مذهبهم، وبنى مذهبهم على خمسة أصول هي: العدل، والتوحيد، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن عقائدهم: نفي الصفات، والقول بخلق القرآن، وهم مشبّهة الأفعال، لأنهم قاسوا أفعال الله على أفعال العباد، وهم - أيضاً - ينفون القدرة، ويقولون: إن الله لايخلق الشر، ولايقضي به. (انظر: الملل والنحل، الشهرستاني (٤٣/١)، ومقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري (٣٣٧/١)، والمعتزلة وأصولهم الخمسة، عواد بن معتق).

(6) انظر: دراسات في الأهواء والفرق والبدع، د. ناصر العقل (٢٦٠/١).

(7) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣١٦/١٢-٣١٨)، والتحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية، فالح آل مهدي (ص١٤١).

(8) الجسم: سبق تعريفه ص١٧.

(9) الجوهر: وهو مصطلح يطلقه أهل الكلام على الله تعالى ويُقصد به الموجود القائم بنفسه المتحيز بالذات، فيصح قيامه بغير محل يقوم به، وهو بذلك مضاد لمعنى الأعراض، وهي التي لا يمكن أن توجد إلا قائمة في محل لأنه لا تحيز لها. (انظر: قواعد العقائد، الغزالي (ص٤٣٩)، والتحقيق التام في علم الكلام، محمد الحسيني الظاهري (ص٤٣)).

(10) الجهة: سبق تعريفها ص١٧.

(11) الحيز: على وزن فيعل، من حازه يحوزه إذا جمعه وضمه، ومعناه عند المتكلمين: أعم منه في اللغة العربية، فهم يجعلون كل جسم متحيزاً، والجسم عندهم: ما يشار إليه، فتكون السموات والأرض وما بينهما متحيزاً على اصطلاحهم، ولفظ المتحيز إذا اطلق على الله تعالى فيستفصل عن المعنى، فإن أراد مطلق

حيث عارضوا بهذه الألفاظ اتصاف الله تعالى بالصفات كالرؤية والعلو كما ذكر ذلك الإمام ابن تيمية[٢]، قال الجويني في نفي الجسم عن الله تعالى: (صرحت طوائف ...بتسمية الرب تعالى عن قولهم جسماً وسبيل مفاتحتهم بالكلام أن نقول: الجسم هو المؤلف في حقيقة اللغة .....فاسم الجسم يجب أن يـــدل على أهــل التأليف)[٣]، وقال أيضا في نفي الجهة عن الله: (وذهبت الكرامية[٤] وبعض الحشوية[٥] إلى أن الباري تعالى عن قولهم متحيز مختص بجهة فوق تعالى الله عن قولهم، ومن الدليل على فساد ما انتحلوه أن المختص بالجهات يجوز عليه المحاذاة مع الأجسام، وكل ما حاذى الأجسام لم يخل من أن يكون مساوياً لأقدارها)[٦].

وقال الرازي عند قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَد﴾ [الإخلاص:١]: (فنقول إن قوله تعالى (أحد) يدل على نفي الجسمية، ونفي الحيز، والجهة، أما دلالته على أنه تعالى ليس بجسم، فذلك لأن الجسم أقله أن يكون مركبا من جوهرين، وذلك ينافي الوحدة، وقوله (أحد) مبالغة في الواحدية فكان قوله (أحد) منافيا للجسمية، وأما دلالته على أنه ليس بجوهر ..... فلما كان الله تعالى موصوفا بأنه (أحد) وجب أن لا يكون متحيزا أصلا، وذلك ينفي كونه جوهرا .... فثبت أن قوله (أحد) يدل دلالة قطعية على أنه تعالى ليس بجسم ولا بجوهر ولا في حيز و جهة أصلا)[٧] وقال أيضا في نفي الجهة: (إن جمهور العقلاء المعتبرين اتفقوا على أنه تعالى ليس بمتحيز، ولا مختص بشيء من الجهات)[٨]، وقال ابن حجر في نفي الشخص والجسم عن الله: (إطلاق الشخص في صفات الله غير جائز، لأن الشخص لا يكون إلا جسما)[٩].

٢- حلول الحوادث:

هذا المصطلح من إطلاقات أهل الكلام، وهو مكون من كلمتين: (حلول): وهو عبارة عن كون أحد الجسمين ظرفاً للآخر، كحلول الماء في الكوز[١٠]، و(الحوادث): جمع حادث، وهو

اللفظ: أن الله تحوزه المخلوقات فالله أعظم وأكبر، بل قد وسع كرسيه السموات والأرض، وإن أراد أنه منحاز عن المخلوقات: أي مباين لها منفصل عنها، ليس حالاً فيها فهو سبحانه فوق سماواته على عرشه، بائن من خلقه. (انظر: العقيدة التدمرية، ابن تيمية (ص ٦٧)).

(١) الشخص: اطلاق لفظ الشخص على الله تعالى ورد في صحيح مسلم رقم (١٤٩٩) في قوله ﷺ : (لا شخص أغير من الله، ولا شخص أحب إليه العذر من الله)، ومعنى الشخص في اللغة: هو القائم بنفسه الظاهر، وليس هذا مما يمتنع على الله، بل مما يَصْدقُ عليه، إلا أن أهل الكلام ينفونه عن الله تعالى زعما منهم أن هذا شأن الجسم الذي له شخص وحجم، والله منزه عن ذلك. (انظر: بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية (٣٩١/٧)، وزاد المعاد، ابن القيم (٥٩٥/٣)، وأساس التقديس، الرازي (ص٣١)).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢١٥/٥).

(٣) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص٤٢).

(٤) الكرامية: فرقة تنسب إلى أبو عبدالله محمد بن كرام السجستاني، المتوفى سنة ٢٥٥هـ، خالفت أهل السنة والجماعة بعض مسائل الاعتقاد مثل مسألة الإيمان، وبعض الصفات، من أبرز شيوخهم: أبو يعقوب إسحاق بن محمشاد (ت ٣٨٣هـ)، وأبو عبدالله محمد بن الهيصم (سنة وفاته غير معروفة)، وإبراهيم بن مهاجر (بعد سنة ٣٧٠)، ومن أبرز كتبهم: التوحيد، عذاب القبر لابن كرام. (انظر: الرد على المنطقيين، ابن تيمية (ص٦٥)، والتدمرية، ابن تيمية (ص١٩٣)).

(٥) سبق التعريف بهم.

(٦) المصدر السابق (ص٤٠).

(٧) أساس التقديس (ص٣١).

(٨) المرجع السابق (ص٢٤).

(٩) فتح الباري (١٣/ ٤١٢).

(١٠) التعريفات، الجرجاني (ص٩٧).

الشيء المخلوق المسبوق بالعدم، ويسمى حدوثاً زمانياً[1]، وقد يُعبر عن الحدوث بالحاجة إلى إلى الغير، ويسمى حدوثاً ذاتياً[2]، ومعنى (حلول الحوادث بالله تعالى) أي قيامها بالله، ووجودها فيه تعالى.

وأهل السنة والجماعة يرون أن هذا اللفظ لم يرد في كتاب ولا سنة، لا نفيا ولا إثباتاً، كما أنه ليس معروفاً عند سلف الأمة، لذا فيستفصل عن معناه، فإن أُريد بنفي حلول الحوادث بالله أن لا يحل بذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن له من قبل فهذا النفي صحيح؛ فالله ﷻ ليس محلاً لمخلوقاته، وليست موجودة فيه، ولا يحدث له وصف متجدد لم يكن له من قبل، وإن أريد بالحوادث: أفعاله الاختيارية التي يفعلها متى شاء كيف شاء كالنزول، والاستواء، والرضا، والغضب، والمجيء لفصل القضاء ونحو ذلك فهذا النفي باطل مردود، بل يقال له: إن تلك الصفات ثابتة بالكتاب والسنة[3].

والأشاعرة اطلقوا على الله تعالى هذا اللفظ ومقصدهم نفي الصفات الاختيارية عن الله تعالى[4]، وحجتهم في ذلك أن قيام تلك الصفات بالله يعني قيام الحوادث أي الأشياء المخلوقة الموجودة بالله، كما ذكر ذلك الإمام ابن تيمية[5].

قال الجويني (ونقول أيضاً: الدال على استحالة قيام الحوادث بذات الرب سبحانه وتعالى، أنه لو قامت به لم يخل عنها وذلك يفضي لحدثه)[6]، وقال الإيجي (في أنه تعالى يمتنع أنه يقوم بذاته حادث)[7].

٣- الأبعاض:

الأبعاض: جمع بعض، والبعض القطعة من الشيء، والأبعاض: الأجزاء[8]، ويُقصد بها الأعضاء والجوارح كاليد، والقدم، وغيرها، وهي كلمة مجملة تحتمل حقا وباطلا، وأهل السنة والجماعة يعتقدون أن هذه الصفات وإن كانت تُعد في حق المخلوق أبعاضاً، أو أعضاء، ونحو ذلك لكنها تُعد في حق الله صفات أثبتها لنفسه، أو أثبتها له رسوله ﷺ، فلا نخوض فيها بآرائنا وأهوائنا، وهذه الصفات - كاليد، والقدم والوجه ونحوها وكثير من صفات الله - قد تشترك مع صفات خلقه في اللفظ، وفي المعنى العام المطلق قبل أن تضاف، وبمجرد إضافتها تختص صفات الخالق بالخالق، وصفات المخلوق بالمخلوق؛ فصفات الخالق تليق بجلاله، وعظمته، وربوبيته، وقيومته، وصفات المخلوق تليق بحدوثه، وضعفه، ومخلوقيته[9]. وأهل الكلام ينفون عن الله تعالى الأبعاض ومقصدهم نفي الصفات الذاتية[1]

---

(1) الحدوث الذاتي: هو كون الشيء مفتقراً في وجوده إلى الغير، والحدوث الزماني: هو كون الشيء مسبوقاً بالعدم سبقاً زمانياً (التعريفات، الجرجاني (ص٨٦)).

(2) انظر: التعريفات، الجرجاني (ص٨٥)، ورسائل في العقيدة، محمد الحمد (ص٢٣٥).

(3) انظر: شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي (٩٧/١).

(4) الصفات الاختيارية: وهي الصفات التي يتصف بها الله تعالى، فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته؛ مثل كلامه، وسمعه، وبصره، وإرادته، ومحبته، ورضاه، ورحمته، وغضبه، وسخطه، ومثل خلقه، وإحسانه، وعدله، ومثل استوائه، ومجيئه، وإتيانه، ونزوله، ونحو ذلك من الصفات التي جاءت في الكتاب والسنة، وأهل السنة والجماعة يثبتون تلك الصفات، ويعتقدون أن الله تعالى متصف بها على الحقيقة، أما أهل الكلام فيرون أن الصفات الاختيارية هي الصفات الفعلية المقترنة بالإرادة والمشيئة، وينفونها عن الله تعالى زعما منهم أنهم ينزهونه تعالى عن حلول الحوادث. (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣٤٠/٦)، وشرح العقيدة الطحاوي، ابن أبي العز الحنفي (١٢٧/١ - ١٢٨)).

(5) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٧٣/٦).

(6) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص٢٥).

(7) المواقف في علم الكلام (ص٢٧٥).

(8) انظر: تهذيب اللغة، الأزهري (١٣٠/١)، والتعريفات، الجرجاني (ص٧٨).

(9) الصفات الإلهية، الجامي (ص ٢٠٨- ٢٠٩).

الثابتة لله تعالى كالوجه واليدان، وغيرها من الصفات لله تعالى، وشبهتهم في ذلك أن اثباتها يستلزم التشبه بالمخلوق، ذاك أن هذه الصفات تعتبر أعضاء أو أبعاضا أو أجزاء للمخلوق، والأشاعرة نفوا عن الله تعالى الأبعاض وعارضوا به اتصاف الله تعالى بالصفات الذاتية، كما ذكر ذلك ابن تيمية[٢].

قال البغدادي: (ودليلنا على أن الله واحد في ذاته ليس بذي أجزاء وأبعاض أنه قد صح أنه حي قادر عالم مريد)[٣].

الخاتمة:

أوجز في هذه الخاتمة النتائج التي اشتمل عليها البحث:

١- الأشاعرة فرقة كلامية كبرى، تنسب لأبي الحسن الأشعري ظهرت في القرن الرابع وما بعده، وبدأت أصولها بنزعات كلامية خفيفة، ثم تطورت وتعمقت وتوسعت في المناهج الكلامية حتى أصبحت من القرن الثامن وما بعده فرقة كلامية كبرى لها قواعدها وأصولها.

٢- ترى الأشاعرة أن الدليل القطعي الثبوت هو العقل، وجعلوا العقل قادر على الاستدلال في أغلب الأمور الاعتقادية.

٣- تقصر الأشاعرة الأخذ بالنقل في مجال العقائد على الأمور الغيبية والتحسين والتقبيح، وبشرط أن لا يتعارض مع العقل.

٤- وافقت الأشاعرة أهل السنة والجماعة بجعل الإجماع دليلا يحتج به في المسائل الاعتقادية، إلا أنهم يقدمون دليل الإجماع على الكتاب والسنة الصحيحة.

٥- أن بعض أقوالهم مستمدة من أقوال الفلاسفة- خاصة أقوال المتأخرين منهم-.

٦- أن دعوى التعارض بين العقل والنقل هي البذرة الأولى التي انطلق منها الأشاعرة إلى التأويل والتفويض، بزعم أنهم يوفّقون بين العقل والنقل.

٧- ينص الأشاعرة على أن خبر الآحاد يفيد الظن ولا يصلح للاحتجاج في مسائل الاعتقاد.

٨- استعمل الأشاعرة بعض المصطلحات المحدثة كالجوهر والجسم والحيز والأبعاض وحلول الحوادث في مجال العقيدة وأطلقوها على الله تعالى، وهم بذلك يقتدون بالمعتزلة.

كانت هذه أبرز النتائج التي تضمنها هذا البحث، ومن أبرز **التوصيات**:

١- تتبع مواضع الموافقة والاختلاف بين مذهب أهل السنة والجماعة وفرقة الأشاعرة.

٢- تتبع شبهات الأشاعرة في اثباتهم لبعض المصطلحات المحدثة.

٣- ضرورة القيام بدراسة مماثلة للفرق الأخرى كالمعتزلة والماتريدية وغيرهم.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

---

(١) الصفات الذاتية: وهي الصفات المقترنة بالذات الإلهية، ولا تنفك عنه بحال من الأحوال، كالسمع والبصر والعلم وغيرها، ويدخل في الصفات الذاتية أيضا الصفات الخبرية - التي ترجع إلى نفس ذات الله - كالوجه واليد والقدم وغيرها من الصفات، وأهل السنة يثبتونها على الحقيقة لله تعالى على الوجه اللائق به، أما أهل الكلام فأكثرهم على نفيها. (بدائع الفوائد، ابن القيم (١٦٦/١)، والصفات الإلهية، الجامي (ص ٢٠٣)).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٤٢٦/٥).

(٣) أصول الدين (ص٧٥).

فهرس المصادر والمراجع

- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١ (بيروت: دار إحياء التراث، ٢٠٠١م)
- الأسنوي، جمال الدين عبدالرحيم، طبقات الشافعية، كتبه: كمال يوسف الحوت، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).
- الأشعري، الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق، الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق: بشير محمد عيون، ط٣ (دمشق: مكتبة دار البيان، والرياض: مكتبة المؤيد، ١٩٩٠م).
- الأشعري، الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق، رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، تحقيق: عبد الله شاكر محمد الجنيدي، ط٢ (المدينة المنورة: مطابع الجامعة الإسلامية، ١٤٢٧هـ).
- الألوسي، أبو البركات نعمان بن محمود بن عبدالله، جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، تقديم: علي السيد المدني (مصر: مطبعة المدني، ١٤٠١هـ -١٩٨١م).
- الآمدي، سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، ضبط: إبراهيم العجوز (لبنان: دار الكتب العلمية).
- الآمدي، سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي التغلبي، غاية المرام في علم الكلام، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف (القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي).
- الأيجي، عضد الدين القاضي عبد الرحمن بن أحمد، المواقف في علم الكلام (بيروت: عالم الكتب).
- الباجوري، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أحمد، شرح جوهرة التوحيد المسمى تحفة المريد على جوهرة التوحيد، ط١ (مصر: المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٢م)
- الباقلاني، أبو بكر بن الطيب البصري، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، ط١ (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٦م).
- الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب، التمهيد، صححه الأب رتشرد يوسف مكارثي اليوعي (بيروت: المكتبة الشرفية).
- ابن بطة، أبوعبدالله عبيدالله بن محمد العكبري الحنبلي، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، تحقيق: عثمان عبدالله آدم الأثيوبي، ط٢ (الرياض: دار الراية للنشر والتوزيع، ١٤١٨هـ).
- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ط١ (دمشق: دار ابن كثير، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).
- البغدادي، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي، أصول الدين، ط٣ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨١م).
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، الأسماء والصفات، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشري، ط١ (جدة: مكتبة السوادي، ١٩٩٣م).
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب أهل السنة والجماعة، تخريج وتعليق: فريح صالح البهلال، ط١ (الرياض: إشراف إدارة البحوث العلمية والإفتاء، ١٩٩٧م).
- ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام الدمشقي الحنبلي، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: عبداللطيف عبدالرحمن (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

- ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام الدمشقي الحنبلي، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (المدينة المنورة: مطابع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، تحت اشراف وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودية، ١٤٢٤هـ).
- ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام الدمشقي الحنبلي، العقيدة الواسطية، تحقيق: علوي السقاف، ط١ (الرياض: مؤسسة الدرر السنية ١٤٣٣هـ).
- ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تحقيق: أحمد معاذ حقي. (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٦هـ).
- الجامي، محمد بن أمان، الصفات الإلهية في الكتاب والسنة، ط٢ (جدة: دار الفنون للطباعة والنشر، ١٤١١هـ).
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط١ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).
- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن البغدادي، تلبيس إبليس، تحقيق: السيد الجميلي، ط٣ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م)
- الجويني، عبدالملك بن عبدالله بن يوسف، المعروف بإمام الحرمين أبو المعالي، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق: د. محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد (مصر: مكتبة الخانجي، ١٩٥٠م).
- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، حاشية ابن حجر الهيتمي على شرح الإيضاح في مناسك الحج للإمام النووي، ط٣ (بيروت: دار الحديث).
- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب (بيروت: دار المعرفة).
- ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد بن محمد بن علي السعدي، حاشية ابن حجر الهيتمي على شرح الإيضاح في مناسك الحج للإمام النووي (بيروت: دار الحديث للطباعة والنشر).
- ابن حنبل، أبو عبدالله أحمد بن محمد الشيباني، مسند الإمام أحمد (مصر: دار قرطبة).
- الحوالي، سفر بن عبد الرحمن، منهج الأشاعرة في العقيدة (تعقيب على مقالات الصابوني)، ط١ (حولي: الدار السلفية، ١٩٨٦م).
- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد البستي، معالم السنن (شرح سنن الإمام أبي داوود)، طبعه وصححه محمد راغب الطباخ، ط١ (حلب: المطبعة العلمية، ١٩٣٣م).
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس (لبنان: دار الثقافة).
- أبو داوود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، سنن أبي داوود، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد (بيروت: دار الفكر).
- الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي. ط٩ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ).
- الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، العبر في خبر من غبر، تحقيق: صلاح الدين المنجد، ط٢ (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤م).
- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين، أساس التقديس في علم الكلام، مع مقدمة ودراسة تحليلية د. محمد العريبي (بيروت: دار الفكر اللبناني).

- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين، المحصل (وهو محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين)، تحقيق: د. حسين أتاي، ط١ (القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٩٩١م).
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، ط١ (الرياض: مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٩٨٠م).
- الرازي، أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسين، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، تحقيق: علي سامر النشار. (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ)
- الزبيدي، محمد بن محمد الحسيني. تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: جماعة من المحققين. (الكويت: دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٥م).
- السبكي، تاج الدين بن علي بن عبدالكافي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، ط٢. (مصر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).
- السيوطي، أبو الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر، طبقات الحفاظ، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).
- السيوطي، أبو الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر، طبقات المفسرين، تحقيق: علي محمد عمر، ط١ (مصر: مكتبة وهبة، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م).
- الشايع، محمد بن عبدالعزيز، آراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية "عرض وتقويم في ضوء عقيدة السلف"، ط١ (الرياض: مكتبة دار المنهاج، ١٤٢٧هـ).
- الشبل، علي بن عبد العزيز، التنبيه على المخالفات العقدية في فتح الباري، ط٢ (الرياض: دار الوطن، ٢٠٠١م).
- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد، مذكرة في أصول الفقه (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم).
- الشوكاني، محمد بن علي، البدر الطالع بمحاسن القرن من بعد السابع، (بيروت: دار المعرفة).
- ابن شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر، طبقات الشافعية، تحقيق: الحافظ عبدالعليم خان، ط١ (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ).
- الشهرستاني، أبو الفتح محمد عبدالكريم ابن أبي بكر أحمد، الملل والنحل، تحقيق: عبدالعزيز محمد الوكيل (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع).
- ابن الصلاح، تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن، طبقات الفقهاء الشافعية، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، ط١ (بيروت: دار البشائر، ١٩٩٢م).
- الصفدي، صلاح الدين خليل أيبك، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى (بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)
- العثيمين، محمد بن صالح، رسائل في العقيدة (نبذة في العقيدة الإسلامية، فتح رب البرية بتلخيص الحموية، رسالة في الوصول إلى القمر)، ط٢ (الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣هـ).
- ابن أبي العز، علي بن علي بن محمد الدمشقي، شرح العقيدة الطحاوية، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: عبدالله بن عبد المحسن التركي، وشعيب الأرناؤوط، ط١ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).
- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، تبيين كذب المفتري فيما نسب للإمام أبو الحسن الأشعري، ط٣ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ).

- العقل، ناصر عبد الكريم، دراسات في الأهواء والفرق والبدع وموقف السلف منها، ط٢ (الرياض: دار كنوز اشبيليا، ٢٠٠٣م).
- ابن العماد الحنبلي، عبدالحي بن أحمد بن محمد العكري، شذرات من ذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط. ط١. (دمشق: دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ).
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد، الاقتصاد في الاعتقاد، ط١ (جدة: دار المنهاج، ٢٠٠٨م).
- الغصن، سليمان بن صالح، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، ط١ (الرياض: دار العاصمة، ١٩٩٦م).
- ابن فورك، الإمام أبي بكر محمد بن الحسن، مشكل الحديث وبيانه، تحقيق: موسى محمد علي، ط٢ (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ).
- فودة، سعيد عبداللطيف، تهذيب شرح السنوسية "أم البراهين"، ط٢ (الأردن: دار الرازي للنشر والطباعة والتوزيع، ٢٠٠٤م).
- فودة، سعيد عبداللطيف، نقض الرسالة التدمرية، ط١ (الأردن: دار الرازي للنشر والطباعة والتوزيع، ١٤٢٥هـ).
- ابن القيم الجوزية، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط٢. (بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م)
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي، البداية والنهاية، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، ط١ (مصر: هجر للطباعة والنشر).
- كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية)، ط١ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، قابله على نسخة خطية ووضع فهارسه: عدنان درويش، ومحمد المصري، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م).
- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الأفريقي، لسان العرب، ط٣. (بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ).
- آل مهدي، فالح بن مهدي، التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية، تصحيح وتعليق: عبدالرحمن بن صالح المحمود، ط١ (الرياض: دار الوطن، ١٤١٤هـ).
- المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي، الخطط المقريزية (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)، ط٢ (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٨٧م).
- الموصلي، أبو بكر خليل إبراهيم أحمد، شعبة العقيدة بين أبي الحسن الأشعري والمنتسبين إليه في العقيدة، ط١ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٠م).

المجلات العلمية:

- مجلة البحوث الإسلامية، الرياض: الرئاسة العامة للبحوث العلمية والافتاء، عدد(٥٨)، ١٤٢٠هـ.